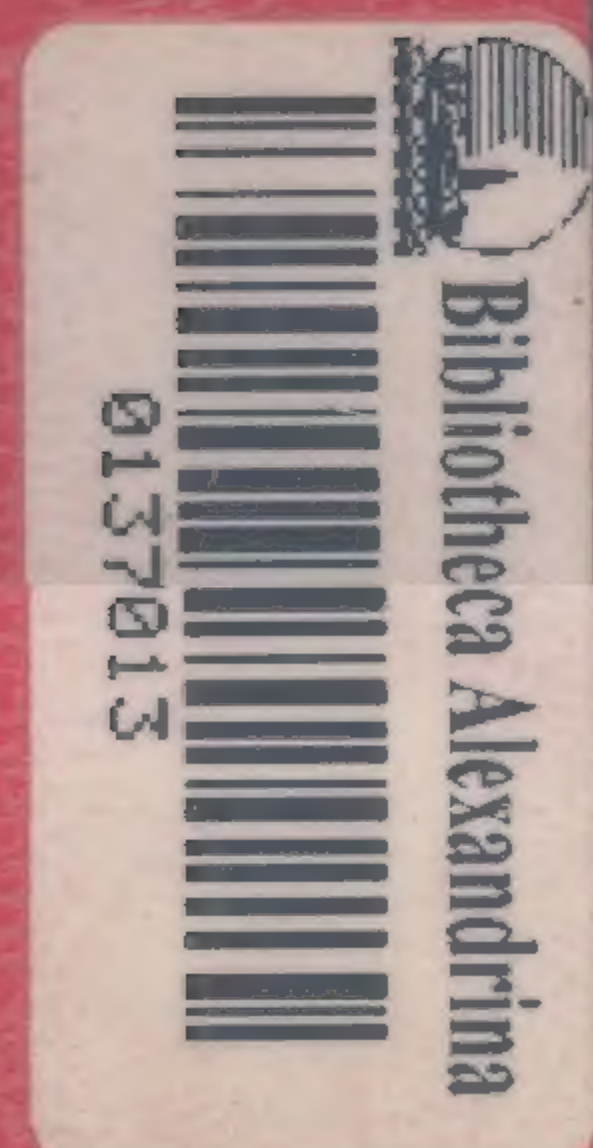


المبادئ المصرية

نصر الحويحي

مكتبة
الاسكندرية



(المبادئ)

النصرية المشهور

العلوم الازهرية لحضرة

الشيخ نصر الخويجي الشافعي غفر

الله ولما ينحبه ولوالديه

والمسلمين

آمين

(حقوق الطبع محفوظة للمؤلف)

(الطبعة الثانية)

(بالمطبعة الخيرية لمالكها ومديرها)

(السيد عمر حسن الحجاب)

(بمصر القاهرة)

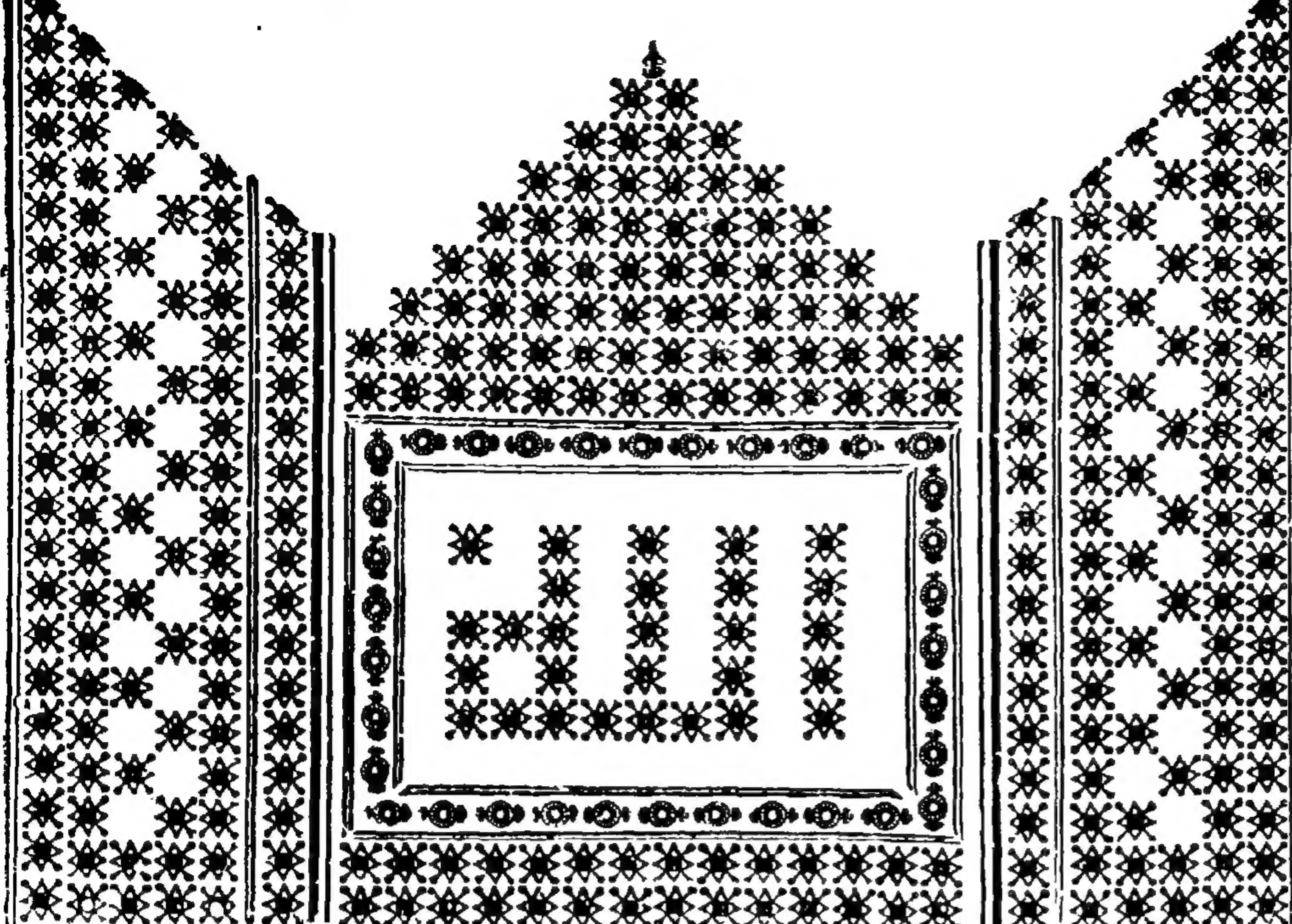


قوله مطلقاً أى اصطلاحية
أو اعتدائية تصويرية أو
تصديقية نظرية أو
ضرورية يقينية أو ظنية
اه مؤلف

قوله موقوف أى فينبغي
حينئذ معرفتها وإثباتها
قبل الشروع في تحصيل
تلك العلوم اه مؤلف
قوله وأسبابها هو على
التوزيع لأن تحصيل كل
علم موقوف على الأسباب
المناسبة والملائمة له لأنه
موقوف على أسباب الجميع
اه مؤلف

قوله متوقف أى توقف
المشروط على الشرط وإنما
فصل هذا عن الشروط
لأنها شروط لجميع العلوم
بخلاف ما ينتهي إليه
النظري من الضروري فإنه
شرط للنظري فقط ولأن
الكلام على هذا الشرط
يطول فأنفرد النظري عن
العلوم بهذا الشرط كما
ينفرد التصديقي منها
بتوقفه على الأجزاء
الثلاثة اه مؤلف

قوله جوهر مجرد الخ هو ما
ليس بجسم ولا جسماني ولا
متميز في حيز ولا مركب بل
يوجد مع الحيز والمكان
مصحباً له من غير أن يحل
فيه حلول المظروف في



(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
(ثم بعد) فيقول الفقير إلى ربه القدير نصر الحويجي الشافعي لما تجاسرت بتقديم مكتوب الخضية
شيخ الإسلام شيخنا وشيخ مشايخنا الأئمة الأعلام الشمس محمد الانبائي حفظه الله وأبقاه بيمانه نبيه
خير أنبياء يتضمن طلب امتحاني في الأحد عشر علماً المعتاد قراءتها بالجامع الأزهر وهي الأصول والأزقة
والمعاني والبيان والبدائع والمنطق والتوحيد والنحو والصرف والتفسير والحديث حسبما
يفتضيه القانون المستتب هو له للعمل بمقتضاه أمرني أن آتي بقدمة شروع لتلك العلوم فبادرت
بالامتنال وعلى الله الاتكال اعلم أن تحصيل العلوم مطلقاً موقوف على شروطها وأسبابها كما أن
النظري منها متوقف أيضاً على ما ينتهي إليه من الضروري والالزام الدوراً والتسلسل فتشروطها
الحياة وعدم النوم وعدم الغفلة والتوجه وسلامة الآلات وأسبابها * النفس وهي جوهر يتجرد عن
المادة وعلاقتها به كمال النوع الإنساني ونظامه * والعقل وهو قوة للنفس بها تستعمل العلوم
والادراكات فالعقل قوة بها يحدث ما ينفع النفس تخرجت القوة التي بها يحدث ما ينفع البدن وهي
الشهوة والقوة التي بها يدفع ما يضرب البدن وهي العصب * والحواس الخمس الظاهرة * السمع وهو قوة
في العصب المفروش في مقعر الصماخ يدرك بها الأصوات والنغمات وهذه القوة أفضل القوى فإن الأصم
كجبرملي * والبصر وهو قوة مودعة في العصبين المجوفتين اللتين تتلاقيان وتتقاطعان تقاطعاً
صليبياً يدرك بها الألوان والأشكال وغير ذلك وهو أوسع عوالم المخلوقات لأنها فوائد دنيوية * والشم
وهو قوة مودعة في الزائدين الناشئين من مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي يدرك بها الروائح * والذوق
وهو قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك بها الطعوم بتوسط الرطوبة اللعابية * واللمس

الظرف وقوله به كمال النوع أى بالمعارف وقوله ونظامه أى تحصيله فإن النفس الناطقة مبدأ التميز للنوع الإنساني عن غيره من بقية الأنواع
فهي وجد هذا المبدأ في الشخص كان إنساناً أو لم يكن عنده تمييز كالطفل اه مؤلف
قوله العلوم والادراكات أى للكليات والجزئيات المجردة اه مؤلف

قوله تقبل جميع الخ فالحس المشترك كيباض والباقي كيازيب نصب فيه اه مؤلف قوله تحفظ جميع صور المحسوسات اي وتمثلها
 بعد الغيبوبة اه مؤلف قوله في آخر التجويف الاوسط هنالك طريقة أخرى تجعل الوهم في أول التجويف الاخير وحافظته في آخره
 والمتصرفه منفردة بالتجويف الاوسط ويلزم على هذه الفصل بين المتصرفه والحافظة بالوهم مع انها تنصرف فيما في الحافظة بالتركيب
 والتحليل الا ان يقال هذا الفصل لا ضرر فيه لان القوى امور لطيفة فلا يحجب الفصل بشئ منها ما في بعضها عن البعض الاخر
 اه مؤلف قوله المعاني الجزئية أي التي لا تدرك بالحواس الظاهرة وان كانت موجودة في المحسوسات كما يؤخذ من المثال فالمراد بها
 ما ليس مدركا بالحواس الظاهرة كما ان المراد بصور المحسوسات ما هو مدرك ٣ بهذه الحواس ولا يقال ادراك الوهم
 للمعاني الجزئية الموجودة
 في المحسوسات لا يتأتى
 الا بعد ادراك المحسوسات
 وهي من مدركات الحس
 المشترك لان القوى
 الباطنية كالمرآى المتعاقبة
 فينعكس الى كل منها
 ما ارتسم في الاخرى فكل
 قوة يرتسم فيها مدركها
 أولا وبالذات ومدرك
 غيرها بواسطة وبالتبع
 اه مؤلف
 قوله تحفظ ما تدركه أي
 فهي خزانه للقوة الوهمية
 وتسمى الذاكرة أيضا
 اه مؤلف
 قوله والمتصرفه الخ هذه
 القوة من شأنها تركيب
 بعض ما في الخيال أو
 الحافظة من الصور
 والمعاني مع بعض وتفصيل
 بعضه عن بعض وتحليله
 وهي دائما لا تسكن نقطة
 ولا ماما فلا يحلها النوم
 بخلاف بقية الحواس واذا
 حكمت بين تلك الصور
 والمعاني فان كان حكمها

او هو قوة منبثة في العصب المخالط لا كثر البدن وهذه الحاسة أول ما يوجد من الحواس فان أول ما يخلق
 في الانسان بعد خلوه في مبدأ الفطرة عن العلوم والاحساسات حاسة اللبس فيدرك به الرطوبة واليبوسة
 واللين والخشونة وغير ذلك ثم يخلق له البصر فيدرك به الالوان ثم ينفخ له السمع ثم يخلق له الذوق فيدرك به
 الطعوم ثم يخلق له الشم فيدرك به الروائح * والحواس الخمس الباطنة * الحس المشترك وهو قوة
 مرتبة في مقدم التجويف الاول من التجاويف الثلاثة التي في الدماغ تقبل جميع الصور المنطبعة في
 الحواس الظاهرة ولذا يسمى حسا مشتركا * والخيال وهو قوة مرتبة في مؤخر التجويف الاول من
 الدماغ تحفظ جميع صور المحسوسات لانه خزانة للحس المشترك * والوهم وهو قوة مرتبة في آخر
 التجويف الاوسط من الدماغ يدرك بها المعاني الجزئية كالصدافة والعداوة في زيد * والحافظة وهي
 قوة مرتبة في أول التجويف الاخير من الدماغ تحفظ ما تدركه القوة الواهمة من المعاني الجزئية
 * والمتصرفه وهي قوة مرتبة في أول التجويف الاوسط من الدماغ من شأنها التركيب والتحليل
 * والخبر الصادق وهو على نوعين * أحدهما المتواتر وهو الخبر الثابت على السنة قوم لا يمكن نواطوهم
 على الكذب عن محسوس باحدى الحواس الخمس الظاهرة كالخبر عن الملوك الحالية في الازمنة الماضية
 وذلك النوع يوجب العلم الضروري فانه يحصل به العلم حتى للصبيان الذين لا اهتمام لهم بطريق
 الاكتساب وترتيب المقدمات فان قيل خبر كل واحد لا يفيد الا الظن وضم الظن الى الظن لا يفيد اليقين
 قلنا ربما يكون مع الاجتماع ما لا يكون مع الانفراد كقوة الحبل المؤلف من الشعرات * والثاني خبر
 من يستحيل كذبه كالله سبحانه وتعالى والرسول والملائكة وهذا النوع يوجب العلم الاستدلالي لتوقف
 العلم منه على الاستدلال واستحضار الخبر من يستحيل في حقه الكذب وكل خبر هذا شأنه فهو صادق
 ومضمونه واقع فلا بد في افادته اليقين من العلم بكونه كلام الخبر الواجب الصدق وذلك بالتواتر أو بسمع
 الصوت كسماع الخبر من في رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن العلم بان اللفظ موضوع لمعناه وذلك
 بالتواتر أيضا ومن العلم بالقرائن على ارادة المخبر هذا المعنى من اللفظ كالصلاة والزكاة * والوجدان
 وهو قوة باطنية في القلب لافي الدماغ يحس بها الفرح والغضب والشبع والجوع والخلل والوجع
 * والتجربة وهي التكرار على نهج واحد فتفيد العلم بواسطة قياس خفي أي غير محتاج الى الشهور ترتيب
 مقدماته وتوسطها وافضائها الى العلم وان كانتا حاضرتين في الذهن كعلمك بان السقمونيا مسهلة
 للصفران لان الوقوع المتكرر على نهج واحد لا بد له من سبب وكل ما وجد السبب وجد المسبب * والنظر
 وهو ترتيب أمرين الخ (أقول) لما كان تحصيل أعلى العلوم وأصلها بطريق النظر والاستدلال يحتاج الى
 رفعة النظر واثباته قبل اشروع في العلوم حتى يتأتى له تحصيلها على وجه التحقيق فاعلم ان كل مطلوب

سطة العقل كان صوابا أو الوهم أو الخيال كان غالبا كاذبا كالحكم بأن رأس الجمار ثابت على جثة الانسان وبالعكس اه مؤلف
 والنظر أي الصحيح فان المؤدى للعلم هو الصحيح لا الفاسد وحقته بحكمة مادته وصورته فحكمة المادة في المعرف أن يكون المذكور في معرض
 من جنس الماهية وفي معرض الفصل فصلا لها وهكذا في الدليل أن تكون المقدمات مناسبة للمطلوب صادقة قطعا أو ظنا أو فرضا
 بالمطالب على ما بين في الصناعة وحكمة الصورة في المعرف ان يقدم الاعم فيقيد بالفصل أو الخاصة بحيث تحصل صورة وجدانية
 اذ به أو مميزة للمطلوب وفي الدليل أن يكون على الشرائط المعبرة في الانتاج على ما فصل في أبواب القياس اه مؤلف
 به والاستدلال بينه وبين النظر موم وخصوص وجهي فان الاستدلال يشعل الحجة العقلية والنظر يشعل التعريف اه مؤلف

بجلاف التجربة فانما ليست
كذلك اه مؤلف
قوله وما ينتهي النظرى الخ
بيان للشرط الذى انفرد
به النظرى عن غيره وهو
ما ينتهى اليه من الضرورى
بعدم ما بين ما توقف عليه
العلوم مطلقا من الشروط
والاسباب فلما كانت العلوم
النظرية تنتهى الى
الضروريات جعلوا معرفة
الضروريات واثباتها والرد
على منكريها من مبادئ
العلوم ايتاقي طلب
الرجوع والوقوف عليها
ليعلم ان ما جعل منتهى
النظرى ويدهى كونه
ضروريا هل هو منها أى
من الضروريات أولا
اه مؤلف

قوله فهى البديهيات
وتسمى اوليات أيضا
نسبة الى الاول لتصديق
النفس بها مجرد الاتفاقات
اليها من أول وهلة كالحكم
بان الواحد نصف الاثنين
اه مؤلف

قوله والثاني الفطريات الخ
لا يقال ان الثلاثة الاخيرة
معها قياس فكيف تكون
من الضروريات لانه وان
كان معها قياس الا انها غير
محتاجه الى الاكتساب
الفكرى ولا الى ترتيب
المقدمتين والشعور
بتوسطهما وافضائهما اليها
فهى ضرورية بمعنى انها
لا تحتاج الى الشعور بتوسط

لا يحصل من أى مبدء يتفق بل لابد من مبادئ مناسبة له والمبادئ لا توصل اليه كيف اتفقت بل لابد
من هيئة مخصوصة فاذا حاولنا تحصيل مطلوب ضرورى أو تصديق ولا محالة يكون مشعورا به من وجه
لاستحالة التوجه الى المجهول المطلق فحركة النفس منه في الصور المحزنة عندنا منتقلة من صورة
الى صورة الى أن تظفر عياديه من الذاتيات والعرضيات بالنسبة للتصور والحدود الوسطى بالنسبة
للتصديق فتستحضرها متعينة متميزة ثم تتحرك فيها الترتيبات ترتيبا خاصا يؤدى الى تصور المطلوب بحقيقته أو
بوجه عتاز عما عداه أو الى التصديق به يقينا أو غير يقين فهنا حركتان تحصل بأولاهما المادة والثانية
الصورة وحقيقة النظر مجموع هاتين الحركتين وهو يفيد العلم بشروط فيشترط له بعد شروط العلم
المتقدمة عدم الجزم بالمطلوب اذ لا طلب مع الحصول وعدم الجزم بنقيضه لانه موجود حيث شذ صارف
عن المطلوب كالاكل مع الامتلاء وتعدد الادلة لزيادة الاطمئنان لا اطلب الحصول * والالهام وهو القاء
معنى في القلب بطريق الفيض أى معنى لا يقبل الشك والترديد وهذا ليس سببا لعمامة الخلق بل للبعض وقد
ورد الخبر به وحكى عن كثير من السلف * والتقليد وهو الاخذ بقول الغير * وخبر الواحد العدل
* والاستقراء وهو تصفح أكثر الجزئيات ليحكم بها على الكلى كما اذا استقرأت الحيوانات فوجدت
أكثرها يحرك فكذلك الاسفل عند المضغ فحكمت على كل حيوان بانه يحرك فكذلك الاسفل عند المضغ ويتميز
الاستقراء عن التجربة بان الاستقراء استدلال بجزئى على كلى والتجربة يفاد معها الحكم بواسطة قياس
خفى هو سبب وعلة في الحكم * والتمثيل وهو تشبيه جزئى بجزئى في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه
الحكم الثابت في المشبه به الممثل بذلك المعنى كشبه الحرمة للنبي بسبب تشبيهه بالخمر يجامع الاسكار
الذى هو علة فيها * والحس وهو سنوح المبادئ والمطالب دفعة أى حضور الادلة والنشائج من غير
اكتساب فكرى بحيث يكون الانتقال من واحد من غير حركة لانه لا انتقال فيه رأسا بخلاف الفكر
فانه حركة من المطلوب المشعور به بوجه الى المبادئ وحركة منها الى المطلوب المجهول بوجه آخر فلا بد فيه
من حركتين بخلاف الحس اذ لا حركة فيه أصلا ولا انتقال بحركة فان الحركة تدريجية الوجود والحس
دفعى وحضور الادلة ليس لازما لتصور طرفى النتيجة كافي واسطة القضايا التى قياساتها معها حتى يلزم
عدم تميز الحس عنها كقولك نور القمر مستفاد من الشمس لما ترى من اختلاف تشكيلات نوره بحسب
قر به منها وبعده عنها فيحكم العقل بانه لو لم يكن نوره من الشمس لما كان كذلك فهو حينئذ كالتجربة فى
تكرار المشاهدة ومقارنة القياس الخفى وليس بتجربة لان الحسيات واقعة بغیر اختيار من الحاس
بخلاف المحربات فانها واقعة باختيار المحرب وفعله * وما ينتهى اليه النظرى فهو الضرورى فالتصورات
الضرورية ترجع الى البديهيات كنصور وجودك وانك لست بمعدوم أى فتصور الطرفين والنسبة
لا تصور مفهوم الوجود وان زائد على الذات والافهنا نظرى ولذا اختلاف العقلاء فيه على أقوال فقيل
انه حال وقيل انه وجه واعتبار وقيل انه عين الموجود مطلقا وقيل غير الموجود مطلقا وقيل عينه
في القديم غيره في الحادث وترجع الى المشاهدات كنصور محسوس من المحسوسات والالهاميات
كنصور مفاض عليك من القادر المختار ولم يشتغلوا بضبط التصورات الضرورية * وأما التصديقات
الضرورية فبسيعة البديهيات والحسيات والوجدانيات والالهاميات والفطريات والمتواترات
والمحربات لان القضايا اتما أن يكون تصورا طرافها بعد شروط الإدراك من الاتفاقات وسلامة
الاتكافى كافي في حكم العقل أولا فان كان كافيا فهى البديهيات وان لم يكن كافيا فلا محالة يحتاج الى
امر ينضم الى العقل ويعينه على الحكم أو الى القضية أو اليها جميعا فالاول ان كان الامر المحتاج اليه
فيه هو الحس والحسيات وان كان الوجدان فالوجدانيات وان كان الالهام فالالهاميات والثاني
الفطريات لانها قضايا يحكم بها العقل بواسطة لا تعزب عنه عند تصور الطرفين وهى المعنية بامر لازم

منضم الى القضية ولهذا تسمى قضايا قياساتها معها كالحكم بان الاربعه زوج لانقسامها الى متساويين
والثالث ان كان حصوله بالاخبار فالمتواترات والافان كان عن تجربه فالمجربات لان المتواترات قضايا
بحكمها العقل بواسطة كثرة الخبرين بأمر ممكن يستند الى المشاهدة كثرة تمتنع معها تواطؤهم على
الكذب فينضم الى العقل سماع الاخبار والى القضية قياس خفي هو انه لو لم يكن هذا الحكم حقا لما أخبر به
هذا الجمع والمجربات قضايا بحكمها العقل بانضمام تكرار المشاهدة اليه والقياس الخفي المنتج لليقين اليها
وهو ان الوقوع المتكرر على نهج واحد لا بد له من علة وكلما وجدت العلة وجد المعلول لا يقال ان العلم بسبب
التجربة من العاديات وهي تحتل النقيض جائز التخلف فلا تفيد الا الظن فكيف تكون المجربات مفيدة
لليقين فضلا عن كونها من الضروريات لان عدم احتمال النقيض في العلم بمعنى عدم تجويز العالم اياه
لاحالا كافي الظن ولا ما لا كافي الجزم التقليدي وأما احتمال النقيض بمعنى أنه لو فرض وقوعه لم يلزم
منه محال لذاته لكونه ممكنا في نفسه من الممكنات التي يجوز وقوعها ولا وقوعها فلا ضرر فيه بل يجي
في غير العاديات كالحكم ببياض الجسم المشاهد قطعاً مع أنه في نفسه ممكن أن يكون وأن لا يكون ولا يفدح
في الحسيات غلط الحس في بعض الصور فاما ترى الصغير كبيراً والعكس والقمر في الماء قرين والالوان
المختلفة في الخطوط المخرجة من مركز الرحي الى محيطها عند ادارتها والوانا واحداً متمزجا من الكل ويرى
من في السفينة السفينة ساكنة وهي متحركة والنشط متحرك وهو ساكن ويرى الاحول الواحد اثنين
ويجحد الصفر اوى العلوم الان غلطه في بعض الصور لاسباب جزئية لا ينافي الجزم المطابق في كثير من
الصور بانتفاء اسباب الغلط كالحكم بان الشمس مضيئة والنار حارة كما لا يفدح في البديهيات وقوع
الاختلاف فيها لان الاختلاف في البديهية لعدم الالف أو الخفاء في التصور لا ينافي البدهية * وأما
تحصيل العلوم الاصطلاحية والفنون على وجه البصيرة فوقوف على التعريف بالحد أو بالرسم وعلى
التصديق بموضوعية الموضوع والتصديق بالثمرة والغاية فيجب حينئذ على كل شارح في فن أن يتصوره
بالحد أو بالرسم ليكون على بصيرة في المشروع فيه بحسب العرف لا لتوقف أصل المشروع على ذلك والا
فيكفي فيه التصور بوجه ما والتصديق بقاءة ما بتقيد البصيرة بالعرف بندفع قول السعدان البصيرة
ليست أمراً مضبوطاً بالشروع في العلم انما يتوقف على التصور بوجه ما ألا ترى ان كثيراً من الطالبين
يحصل كثيراً من العلوم كالنحو وغيره مع الذهول عن تعريفها ورسمها ومعنى كونه على بصيرة في المشروع
فيه ان يكون المشروع فيه ممزجاً عنه عن غيره حتى لا يشتغل بما ليس منه ولا يهمل ما هو منه وذلك
حاصل بالتعريف المساوي فانه لو لا التعريف لما تميز عند الطالب لان العلم يطلق على أحد أمور ثلاثة وهي
القواعد والملكية والادراك ولا خفاء ان القواعد كثيرة جداً وأن الملكات كثيرة أيضاً ضرورة تعدد
الملكات بتعدد متعلقاتها وأن الكيفيات الادراكية المرادة من العلوم كثيرة أيضاً يطلب حصولها
باعتبارها في النفس وهو اتصاف بها ويسمى وجوداً متصلاً بصورها وهو تصور لها ويسمى وجوداً ظاهراً
لأنه كالظلل للشجرة وذلك كالمؤمن يتصف بالايمان وان لم يتصوره ويتصور الكفر بحصول مفهومه في
نفسه من انه انكار النفس وجودها وان لم يتصف بها فاحتيج عند الشروع في العلم سواء أريد منه الملكات
أو الكيفيات الادراكية أو القواعد انما يفيد تصور بصوره اجالية لتعدد تصوراته على التفصيل
صوناً للطلب والنظر عن اخلال بعباهومته واشتغال بما ليس منه وذلك هو المعنى بتعريف العلم فكان
من مقدماته * ووجه حصر العلم فيما ذكر ان للنفس مراتب أربعة المرتبة الاولى ان تكون خالية عن
المعقولات مع استعدادها لها تسمى حينئذ بالعقل الهولاني وهذه المرتبة لا اعتداد بها لضعفها
والثانية ان تحصل لها المعقولات البديهية وتستعد استعداداً قريباً لان تنتقل منها الى النظريات وتسمى
حينئذ عقلاً بالملكة والثالثة ان تحصل لها المعقولات النظرية لكن لا تطالعها وتستحضرها بالفعل بل

قوله أو الخفاء في التصور
كقولك الاشياء المساوية
لشيء واحد متساوية أي
أول نقصان الغيرة كافي
البه والصبيان أو لتدنس
القطرة بالعقائد المضادة
كما في بعض الجهال اه
مؤلف

قوله وأما تحصيل الخ
مقابل لقوله أو لا اعلم ان
تحصيل العلوم مطلقاً
موقوف على شروطها
وأسبابها اه مؤلف

قوله على وجه البصيرة
أي أصلاً وكلاً اه مؤلف
قوله على بصيرة أي بصيرة
عرفية اه مؤلف

قوله والملكية أي ملكة
الاستحصال أو الاستحضار
اه مؤلف

قوله والادراك أي
حصولها أو حضورها اه
مؤلف

قوله حصولها باعتبارها أي
أو استحضارها اه مؤلف
قوله خالية عن المعقولات
أي حتى المعقولات
البديهية اه مؤلف

قوله الهولاني نسبة الى
الهولي وهي الاصل
والمادة اه مؤلف

قوله والثانية الخ هذه
المرتبة غير معتبرة عند
المحققين لان المنتهى للعلوم
النظرية لا بعد ما لا حيث
انه غير مكتسب لها وما
عنده من البديهيات
لا يكفي في انه عالم اه مؤلف

هي المعتبرة عند المحققين

اه مؤلف

قوله والتهبى للعقل أى

العقل استحصالا أو

استحصار أو قوله على نفس

العقل أى حضورا أو

حصولا اه مؤلف

قوله الا انه صار حقيقة

عرفية تبه على هذا دون

اطلاقه على الاستعداد

والتهبى لان كونه حقيقة

عرفية فيه مشهور اه

مؤلف

قوله وان يصدق الخ عطف

على ان يتصوره اه مؤلف

قوله ولان تميز عطف على

لكمال البصيرة اه مؤلف

قوله فالعلمان متباينان

على الاطلاق أى كانهما

والجو اه مؤلف

قوله فالعلمان متداخلان

أى كالنحو والصرف في بناء

على ككون النحوا عم

وكالحكمة بالنسبة لغيرها

اه مؤلف

قوله واحدا بالذات الخ أى

كلامه انا والبيان وكالمنطق

والتوحيد اه مؤلف

قوله أو شيتين متشاركين

الخ أى كوضوح الحساب

والهندسة اه مؤلف

قوله وأما التصديق بوجوده

الخ أى لعدم توقف

الشروع على بصيرة عليه

لانه لا يتميز به المشروع فيه

اه مؤلف

قوله في سببية أى للسبب

الخارجي والعللة اذا أريد

صارت مخزونة عندها بحيث تستعصرها متى شاءت بلا حاجة الى كسب جديد وتسمى حينئذ عقلا بالفعل
والرابعة ان تطالع المعقولات وتستعصرها وتسمى حينئذ بالعقل المطلق فالمرتبة الثانية ملكة الاستحصال
والثالثة ملكة الاستحصار وهما مندرجان في الملكة أحدا الاطلاقات وثاني الاطلاقات الكيفيات
الادراكية المكتسبة والحاصلة بالفعل كما في المرتبة الثالثة أو الحاضرة كما في المرتبة الرابعة وثالثتها نفس
المعقولات فالعلم اتمان يطلق على الاستعداد والتهبى للعقل أو على نفس العقل أو على نفس المعقول واطلاق
العلم عليه من اطلاق العلم على المعلوم الا انه صار حقيقة عرفية والملكة هي الكيفية الراسخة مقابل
الحال وهي الكيفية التي تعرض وتزول أو مقابل العدم ولا شأن بالاستعداد ثابت متقرر وان يصدق
بموضوعية الموضوع لكمال البصيرة وتوكيدها بقولنا لكمال البصيرة اندفع قول السعدان تميز العلوم
عند الطالب لا يتوقف على بيان الموضوع وان كان تميز العلوم في أنفسها بتميز الموضوعات وانما لم يجعل
التصديق بالموضوعية لاصل البصيرة والتعريف لكمالها عكس ما ذكر لان التمييز الحاصل بالتصديق
بالموضوعية توقف على أمرين لان التصديق بالموضوعية يقتضي تصور الموضوع بخلاف التمييز بالتعريف
فانه توقف على أمر واحد وهو التصور فكان كالجزم والجزء من حيث ذاته متقدما على الكل والمراد من
التصديق بموضوعية الموضوع التصديق على وجه الاجمال فانك اذا قلت مثلا العدد موضوع علم
الحساب لانه انما ينظر في اعراضه الذاتية لم يتحقق ذلك الا بعد الاحاطة بعلم الحساب مع ان الغرض
التصديق بالموضوعية قبل الاحاطة بالعلم فكان التصديق بالموضوعية اجالا من سوابق العلم بان يصدق
بان موضوع هذا العلم كذا بمجرد الاطلاع على مسألة واحدة أو بمجرد الاخبار وتحقيقها من لواحقه ولان
تميز العلوم في أنفسها يقطع النظر عن تميز الطالب انما هو بحسب تميز الموضوعات لا المحمولات لانها منتشرة
غير مضبوطة وان كانت تميز عند الطالب بما لها من التعريفات والغايات ولذا قال في شرح المقاصد
أقول اتفقت كلمة القوم على ان تميز العلوم في أنفسها انما هو بحسب تميز الموضوعات فيناسب تصدير
العلم ببيان الموضوع افادة لما به يتميز بحسب الذات بعدما أفاد التعريف التمييز بحسب المفهوم ثم قال وايضا
في معرفة جهة الوحدة للكثر المطلوبة لها من الاعراض الذاتية احاطة بها أى بتلك الكثرة اجالا بحيث
اذا قصد تحصيل تفاصيلها لم ينصرف الطلب عما هو منها الى ما ليس منها ولا شأن جهة وحدة مسائل
العلم أولا وبالذات وجهة تميزها في نفسها هي الموضوع اه فظهر ان الموضوع جهة وحدة مسائل العلم
الواحد نظر الى ذاتها وان عرضت لها جهات أخر كالتعريف والغاية واهذا جعلوا تباين العلوم وتناسبها
وتداخلها بحسب الموضوع بمعنى ان موضوع أحد العلمين ان كان مباحثا للموضوع الآخر من كل وجه
فالعلمان متباينان على الاطلاق وان كان أعم منه فالعلمان متداخلان وان كان موضوعهما شيئا واحدا
بالذات متغايرا بالاعتبار أو شيتين متشاركين في جنس أو غيرهما فالعلمان متناسبان وتلخص ان التصديق
بموضوعية الموضوع من مقدمات العلم المشروع فيه وأما التصديق بالاعراض الذاتية له غير الوجود فن
اجزاء العلوم وأما التصديق بوجوده فليس من المقدمات وهو ظاهر كما انه ليس من اجزاء العلوم لان حقيقة
العلوم اثبات الاعراض الذاتية غير الوجود لموضوعاتها لان موضوع العلم مادة له فيجب ان يكون وجوده
مسما خارجا عنه لان ما لا يتصور ولا يصدق بوجوده كيف يطلب وجود شيء له فلا بد ان يكون موضوع العلم
بين الوجود في نفسه كموضوع علم الحكمة الباحث عن أحوال أعيان الموجودات على ما هي عليه في نفس
الأمر بقدر الطاقة البشرية فانه الموجود من حيث هو أو بين وجوده في علم أعلى وأعم يكون موضوعه
بين الوجود وأما تعريفه بأنه المبحوث عن عوارضه الذاتية في العلم فن مبادئ المقدمات لانه لا يصدق
بالموضوعية الا بعد تصور الموضوع وقوله في العلم في سببية أو الكلام على حذف مضاف أى في متعلقه
ان أريد بالعلم الملكة أو الادراكال والبحث عن عرضه الذاتي صادق بصور يحمل العرض الذاتي على نفس

الموضوع على مساويه أو على جزئه أو على نوعه أو على عرضه الذاتي أو على نوع عرضه الذاتي فلا يقال ان العلوم تحمل فيها الاعراض الذاتية على ذلك فلا يكون التعريف جامعاً أي لا يخرج الحمل فيها عن ذلك لانه لا بد من الحمل على جميعها في العلوم فأمانة خلوت تجوز الجمع فانه قد يحمل العرض الذاتي على الموضوع مع عرضه الذاتي وعلى نوعه مع عرضه الذاتي في العلوم أيضاً وذلك ان الاعراض الذاتية للموضوع ان كانت شاملة لأفراده سواء كانت لازمة أو مفارقة أثبتت له أو لجزئه أو لمساويه أو لعرضه الذاتي الشامل لأفراده وان كانت غير شاملة لأفراده أثبتت لنوعه أو لنوع عرضه الذاتي وأثبتت مقابلها لنوع آخر فان قلت اذا أثبت العرض للنوع فهو بحث في العلم عن الاعراض الغريبة لانها تلحق الموضوع بواسطة أمر أخص وهو النوع أجب بان نوعه ليس واسطة في الحقوق بل هي عارضة للموضوع لذاته غاية ما هنالك ان أحد العرضين المتقابلين لما لم يكن عاماً لجميع الأنواع والامور وجد المقابل الآخر وجب حمل أحد المتقابلين على نوع والاخر على نوع آخر يدل على ذلك ان الجسم مثلاً لا يحتاج في قبوله الحركة والسكون الى ان يكون حيواناً أو إنساناً فثبت انه عرض ذاتي بخلافه في اتصافه بالضحك فانه يحتاج في اتصافه به الى ان يصير إنساناً بل الحيوان يحتاج في اتصافه به الى ما ذكره والعرض الذاتي ما يلحق الشيء لذاته أي من غير واسطة كالتهجب أي ادراك الامور الغريبة الخفية السبب اللاحق للانسان لذاته وكون طوقه من غير واسطة لا يقتضي ان اثباته من غير واسطة حتى يكون بدنياً وما يلحق الشيء لجزئه كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة انه حيوان وأما الحركة بالفسر فلا تلحقه بتلك الواسطة ولذلك تلحق الجراد وما يلحق الشيء لخارج عنه مساو كالضحك اللاحق للانسان بواسطة انه متعجب فان المتعجب مساو للانسان اذ لا يوجد فرد منه لا يتعجب فانه يعرض للأطفال في المهد ولذلك يضحكون وانما سميت الثلاثة اعراضاً ذاتية لاستنادها الى ذات المعروض أي نسبتها الى ذاته نسبة قوية أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان الجزء داخل في الذات والمستند الى ما في الذات مستند الى الذات في الجملة باعتبار بعض الاجزاء وأما الثالث فلان المساوي مستند الى ذات المعروض والمستند الى المستند الى شيء مستند الى ذلك الشيء والاحتراز بالذاتية عن الغريبة وهو ما يعرض للشيء لخارج عنه أعم منه مطلقاً كالحركة اللاحقة للابيض بواسطة انه جسم والجسم وان كان أعم الا انه ليس جزءاً كالحیوان بالنسبة للانسان وما يعرض له لخارج عنه أخص منه مطلقاً كالضحك العارض للحيوان بواسطة انه انسان وان كان عروضة للانسان بواسطة التعجب وما يعرض له لخارج عنه مابين كاللون العارض للجسم الطبيعي بواسطة السطح وما يعرض له لخارج عنه أعم من وجه كالضحك العارض للابيض بواسطة انه انسان وكانت غريبة لما فيها من الغرابة بالقياس الى المعروض وان يعرف فائدته ويصدق بها ليزداد جدواً ونشاطاً حتى لا يعرض عنه بعد الشروع فيه فلو شرع فيه مع الجهل بالفائدة لم يكن الشروع على بصيرة وبذلك يدفع قول السعدان الشروع في العلم انما يتوقف على التصديق بفائدة ما والقدر المستفاد من البصيرة بالفائدة غير القدر المستفاد من التعريف والتصديق بالموضوعية فانه لا يلزم من أحدهما الاخر فلا يقال لا حاجة اليها وان يعرف غايته لتوكيده ما حصل بمعرفة الفائدة كما ان التصديق بالموضوعية لتوكيد البصيرة الحاصلة بالتعريف والفرق بين الفائدة والغاية ان ما يترتب على الشيء ان كان مما يشوقه الكل طبعاً فالفائدة والا فالغاية كما يؤخذ من المقاصد هذا ما يتعلق بالواجب من المبادى واما ما فيها من الفضل والنسبة الخ فمستحسن تكثير الفائدة ولان فيه زيادة احاطة وتعمير

(تمة) هل القوى المتقدمة آتية في الادراك أو هي المدركة نفسها يدل الاول ان الانسان اذا نام وانفتحت عيناه لا يدرك شيئاً ويدل الثاني ان اليه انهم تدرك بحواسها وأوهامها ويدل له أيضاً ان الحس أو الوهم قد يحكم بحكم غلط مع مخالفة العقل له حينئذ

قوله على جزئه أي جزء مفهومه اه مؤلف
قوله سواء الخ فاللازمة كالضحك بالقوة والمفارقة كالتهفس بالفعل وغسب الشاملة كالضحك بالفعل اه مؤلف
قوله الحركة أي القسرية اه مؤلف
قوله وان يعرف الخ عطف على ان يتصوره أي يعتقد جزءاً أو ظناً بفائدة مخصوصة متقدمة على العلم والالامتنع الشروع عقلاً وكان عبثاً ولا بد أن تكون هذه الفائدة غرضاً باعتبار مرتبة في الواقع ونفس الامر على هذا العلم ولا بد أيضاً ان تكون هذه الفائدة معتد بها في اعتقاد الشارع والاعمال الشروع عبثاً عرفياً فيها كما يؤخذ من السيد على القطب اه مؤلف
قوله وان يعرف عطف على ان يتصوره اه مؤلف
قوله آلة في الادراك أي ادراك النفس اه مؤلف
قوله وأوهامها كادراك الشاة معنى هو الايداع في الذئب مثلاً وانه مهروب عنه وان الولد معطوف عليه اه مؤلف

اذا تم هذا أخذ أصول الفقه مضافا الادلة الاجالية وأما حده لقباه فهو علم بأصول يبحث فيها عن أحوال
 الادلة الاجالية السمعية والمرجحات وصفات المجتهد أى الادلة الغير المعينة لانه لم يتعين فيها جزئياتها
 من الادلة التفصيلية لعدم اشعار الكلى بجزئى معين من جزئياته وذلك ان العلم بالاحكام الشرعية من
 الادلة التفصيلية الذى هو الفقه يتوقف على هذه الثلاثة أما الاول فلان الدليل التفصيلى انما يستدل
 به على الحكم الذى أفاده بواسطة تركبه مع الدليل الاجالى السمعى لان العقل لا يدخل له فى الاحكام عندنا
 يجعل التفصيلى صغرى والاجالى كبرى أى مع الحال المثبتة لهما وأما الثانى فلان معرفة المرجحات
 كالنصية وعلا الاسناد ووقفه الراوى وورعه وضبطه ما يعلم ما هو دليل الحكم دون غيره من الادلة
 التفصيلية عند تعارضها كان يدل على وجوب التردىل وآخر على سنيته وأحد هما نص والاخر ظاهر
 فالدليل هو الاول لترجيحه بكونه نصا وأما الثالث فلان المجتهد المستفيد للاحكام من الادلة التفصيلية
 بطريق الاجتهاد والاستنباط وهو استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن بحكم انما يكون أهلا لاستفادتها
 منها اذا قامت به صفات الاجتهاد من كونه شديد الفهم بالطبع لمقاصد الكلام ومن كونه متوسطا فى اللغة
 والعربية والاصول والبلاغة ومتعلقا بالاحكام من الكتاب والسنة فقد علم ابتداء الفقه على هذه الثلاثة
 فهى أصوله ولذلك انحصر المقصود بالذات من فن الاصول فى سبعة كتب وهذا انحصر استقراى ومن
 أراد حصر اعقبا فقد ركب شططا الا ان يقصد به ضبط يقلل الانتشار ويسهل الاستقراء فيقال لما كان
 الغرض من المقصود بالذات استنباط الاحكام فالبحث انما عن حال المستنبط وهى الصفات أو عن حال
 ما استنبط هى منه اما باعتبار التعارض وهو الترجيح أولا وهو الادلة السمعية * أو هو علم بأصول يبحث
 فيها عن أحوال الادلة الاجالية فقط وأما ذكر المرجحات وصفات المجتهد فى كتب الاصول فلانها طريق
 الى الاصول التى هى القواعد الكلية الباقية عن أحوال الدلائل الاجالية اما بالنسبة للمجتهد فلا ين
 معرفة المرجحات وقيام الصفات بالمجتهد طريق الى معرفة واستفادة المجتهد تلك القواعد الكلية أما كون
 قيام الصفات طريقا ظاهرا وأما كون معرفة المرجحات طريقا فلقول التفتازانى فى حاشية الشرح
 العضدى لا بد فى كلية القاعدة من العلم بالمرجحات فالمرجحات طرق لاستفادة المجتهد كلية القاعدة اذ قد
 يوجد الامر مع المعارض فلا يكون كل امر للوجوب الا ان علم المرجح اه فحينئذ تكون لمعرفة المرجحات
 وقيام الصفات جهتان جهة استفادة المجتهد الدليل التفصيلى بهما كما هو وجهة استفادته القاعدة اذ
 لا بد فى استفادتها كلية من العلم بالمرجحات كما قال السعد * وأما بالنسبة للاصولى من حيث هو أصولى
 فلا أن معرفة المرجحات ومعرفة الصفات طريق الى معرفة الاصولى الاصول لانه لا تعقل الحيشية
 المأخوذة فى الموضوع الا بمعرفة مدخولها وان كانت نعمة الموضوع هى الحيشية دون مدخولها لانه خارج
 عنه ضرورة انها مضافة ومنسوبة الى مدخولها فان موضوعه كما قال الجمهور الادلة الاجالية المبحوث عن
 أحوالها من حيث الاثبات بها طريق الاجتهاد بعد الترجيح عند التعارض أى اثبات الاحكام الفقهية بها
 مع تركبها مع الادلة التفصيلية بعد الترجيح عند التعارض وبمعرفة مدخولها تعرف المرجحات وصفات
 المجتهد وأيضا يجب معرفة ذلك المدخول حتى تعرف الاحوال العارضة من جهته فتعمل على الموضوع فهذا
 غاية بحث الاصولى من حيث هو أصولى وهذا هو المراد من قولنا وأما ذكر المرجحات الخ لانه انما يناسب
 الاصولى من حيث هو أصولى المشتغل بالاصول لا المجتهد المستنبط للاحكام الفقهية فالاصولى انما يتعلق
 ببحثه باثبات أحوال موضوع الاصول العارضة من جهة اثبات المجتهد للاحكام بها بطريق الاجتهاد بعد
 الترجيح وهذا التعريف الثانى هو الاول لان الحيشية نعمة للموضوع ومدخولها ليس منها والبحث انما هو
 عن أحوال ذلك الموضوع من تلك الحيشية لانه أحوال مدخول تلك الحيشية الذى هو صفات المجتهد
 والمرجحات وبهذا يتضح ان ذكر المرجحات وصفات المجتهد فى كتب الاصول انما هو للكشف عن ماهيتها

قوله وذلك الخ بيان
 لكون علم الاصول باحثا
 عن أحوال هذه الثلاثة
 ولما يشعر به اللقب من
 ابتداء الفقه على الاصول
 اه مؤلف
 قوله بطريق الاجتهاد أى
 وتعقل الاجتهاد لا بد معه
 من تعقل الصفات
 لتوقف مفهومه عليها
 لانه متوقف على الفقيه
 وهو متوقف عليها اه
 مؤلف

قوله ليست من الأصول

وحصره المقصود في سبعة

كتب حصر المقصود من

الكتاب لا المقصود من

العلم اه مؤلف

قوله أو بمعنى ادراك

القواعد وانما احكام ابن

السبكي يقبل لان القواعد

أقرب الى المعنى اللغوي

لان القواعد دلائل

بالقبول لانه يتركها مع

الدلائل التفصيلية تكون

دليلا ولا اصول هي

الدلائل اه مؤلف

قوله وموضوعه الادلة أي

على التوزيع بان يكون

لكل من هذه الخمسة

مسائل تحمل عليها أن

المجموع هو الموضوع والا

فالعرض الذاتي ثابت لكل

واحد لا للمجموع ولو قيل

موضوعه الدليل الاجالي

فيكون الحكم على

الكتاب مثلاً بأنه حجة حكما

على نوع الموضوع لا على

الموضوع وعلى العام حكما

على عرض نوع الموضوع

لا على عرض الموضوع

اه مؤلف

قوله وهي الكتاب الخ

طريق الكتاب والسنة

ان كلا خبر الواجب صدقه

وكل ما كان كذلك فهو

حجة وطريق الاجماع

لا يجتمع أمي على ضلالة

وطريق القياس فاعتبروا

بأولي الابصار وطريق

الاستدلال الكتاب

والسنة اه مؤلف

وتبينها فهو مقام تصوري لا تصديقي وما يتعلق به هذا التبيين ليس من المسائل لان المسئلة ما يتعلق به
البحث بمعنى الجدل لا ما يتعلق به البحث بمعنى الكشف عن الماهية كما قاله السيد الجرجاني في حاشية شرح
المطالع وقال الشهاب عميرة في جعل المبرجحات وصفات المجتهد من أصول الفقه نظر اه وحاصل نظره ان
تلك المباحث مباحث تصور لا تصديق فلا تعد من العلم كما مر عن السيد والتعريف الاول مذهب اليه
الجمهور والثاني ما درج عليه صاحب جمع الجوامع وغرضه الرد على الجمهور بأن كلامهم متناقض لان
مقتضى تعريفهم دخول المبرجحات وصفات المجتهد في الأصول ومقتضى بيان الموضوع اخراجها فالصواب
حذف المبرجحات وصفات المجتهد من التعريف نعم في قول صاحب جمع الجوامع أصول الفقه دلالة
الاجابية ضرب من التسامح بأن يراد بالدلائل القضايا أو بقدر مضاف أي قضايا الدلائل والقرينة على
ذلك قوله الاتي من فن الأصول بالقواعد والقواطع وقوله والأصول العارفين بها وطرق استفادتها وطرق
مستفيدها فالتعريف مما تقدم ان الأصول من حيث هو أصول العارفين بالقواعد والمبرجحات
وبصفات المجتهد ضرورة انهما مدخولا في الجينية لا بالدلالة التي هي موضوعات القواعد وان المستفيد
وهو المجتهد انما يستفيد كلية القاعدة بمعرفة المبرجحات وبقيام الصفات لانه يستفيد الادلة فقوله
بطرق استفادتها أي من حيث المعرفة وقوله بطرق مستفيدها أي من حيث القيام وبالتأمل فيما تقرر
يعلم ان ما ادعاه صاحب جمع الجوامع من ان المبرجحات وصفات المجتهد ليست من الأصول كما أشار اليه
بقوله أصول الفقه دلالة الاجابية باسقاطها من التعريف ومن ان المجتهد يستفيد القواعد
الكلية بالمبرجحات وقيام الصفات كما أشار اليه بقوله وطرق استفادتها وطرق مستفيدها حيث أضاف
الاستفادة والمستفيد الى ضمير الادلة الاجابية ومن ان معرفة الأصول متوقفة على معرفة صفات
المجتهد وعلى معرفة المبرجحات كما صرح به في منع الموانع حيث قال وانما تذكر في كتبه لتوقف معرفته
على معرفتها حق فإعترض به الشارح المحلى عليه من ان المبرجحات وصفات المجتهد من الأصول ومن
ان المتوقف على المبرجحات وصفات المجتهد الدلائل التفصيلية لا الاجابية ومن ان التوقف على قيام
الصفات لا على معرفتها من دفع والعلم المأخوذ جنس في التعريف اما بمعنى القواعد أو بمعنى الملكية أو بمعنى
ادراك القواعد على ما تقدم من اطلاقات العلم ولا بد من كون الادراك عن دليل والمسائل مدالة
 والملكية حاصلة عن مسائل مدالة والافه وتقليد لا علم وهذه الاطلاقات حقائق عرفية والمشتراك اذا صح
ارادة أحد معانيه لا يمتنع ايراده في الحدود هل المراد بالملكية التي هي أحد معاني العلم ملكة الاستحضار أو
ملكية الاستحصال أو القدر الشامل لهما المحققون على ان المعنى في معنى العلم هو ملكة الاستحضار أو هما
معاً باعتبار تعلق كل ببعض من المسائل بان كان العالم مستعد التحصيل لبعض من المسائل ومنها
لاستحضار بعض آخر دون ملكة الاستحصال وحدها لان المنتهى للعلوم النظرية ولم يكن مكتسباً لها لا بعد
طالما واعنده من البديهيات لا يكفي في انه عالم وقد يقال لا بعد في كون المستعد استعداداً قريباً يقال له
عالم وموضوعه الادلة الاجابية الشرعية المبحوث عن أحوالها من حيث الاثبات بها بطريق
الاجتهاد بعد الترجيح عند التعارض وقوله الادلة الاجابية أي غير المعينة لان الكل لا يشعر بجزئي
معين من جزئياته وقوله من حيث الاثبات بها أي من حيث اثبات المجتهد الاحكام الفقهية بانضمامها
متلبسة بأحوال المبحوث عنها الى الادلة التفصيلية بعد الترجيح عند التعارض والادلة الاجابية خمسة
وهي الكتاب والسنة والاجماع والقياس والاستدلال وهذه تسمى في اصطلاحهم أدلة وان كانت مفردات
لانه يصح النظر فيها يتوصل الى المطلوب والكتاب اللفظ المتعبد بتلاوته المتعدي به والسنة ما أضيف
الى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير والاجماع اتفاق مجتهدى أمة سيدنا محمد صلى الله
عليه وسلم بعد وفاته في عصر على أي أمر كان كانوا فاتهم على ان السدس لبنت الابن مع بنت الصلب

والقياس الحاق جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما يثبت للملحق الحكم الثابت للملحق به كثبوت الحرمة للنبيذ بسبب تشبيهه والحاقه بالخمر يجامع الاسكار الذي هو علة فيها والاستدلال دلائل ليس بنص ولا اجماع ولا قياس كالاستقراء وهو تصفح أكثر الجزئيات لحكم به على الكل واستصحاب الاصل أي التسليم به كاستصحاب الطهارة لمن أيقن بها ثم شك هل أحدث أم لا فلا يجب عليه الوضوء استصحابا بالأصل وهو الطهارة عند الشافعي فهذا مما اختلف في حجته وإنما كان هذا موضوعا لأنه يبحث فيه عن عوارضه الذاتية وقد علمت ان البحث عن الاعراض الذاتية للموضوع صادق بمحملها عليه كالحكم على الجميع بانها حرج أو بانها تثبت الحكم أو على أنواعه كالحكم على الأمر بانه للوجوب وعلى النهي بانه للتصريح لان الكتاب يتنوع الى أمر ونهي لانه اللفظ المتعبد بتلاوته المتعدي به فهو يطلق على البعض أو على أعراضه الذاتية كالحكم على العام وهو لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر بأنه يتمسكه به في حياته صلى الله عليه وسلم أو بانه يقبل التخصيص أي قصره على بعض افراده وعلى المطلق وهو ما دل على الماهية بلا قيد بانه يحمل على المقيد وعلى النص وهو ما أفاد معنى لا يحتمل غيره بانه يقدم ويرجع على الظاهر أو على أنواع أعراضه الذاتية كالحكم على العام المخصوص أي المقصور على بعض افراده لمخصص بانه حجة فيما بقي أو على جزئه مع عرضه الذاتي كالحكم على اللفظ الدال على المنطوق وهو ما دل عليه اللفظ في محل النطق بانه نص يفيد الحكم ان أفاد معنى لا يحتمل غيره كزيد وظاهر ان احتمال مرجوحا كالاسد لان اللفظ جزء للكتاب لانه جنس له والدال عرض له أو على مساويه كالحكم على المعجز من الكلام بانه حجة والحق تغيير العرض الذاتي بالنوع في هذه الامثلة فان قلت العرض مثبت للنوع يلحق الموضوع بواسطة أمر أخص وهو النوع فيكون غريبا والجواب المتقدم من ان الحقوق ليس بواسطة النوع لا يحجى هنا لان الوجوب مثلا يلحق الكتاب بواسطة أنه أمر يجاب بانه يجوز البحث عن العرض الغريب في غير العلوم الحكمية وبالتأمل في معنى النص والظاهر يعلم ان ذكر الحقيقة والمجاز في الاصول لان يتضح النص والظاهر من الكتاب والسنة وان كانتا يستلزمان الفن كما ان ذكر الاشتقاق لمعرفة وتمييز الدلائل المشتق الذي يكون مفهوما حجة من اللقب الذي يكون مفهوما غير حجة وذكر الاجتهاد لمناسبة انه هو الرابط للدلالة على انها وذكور الحروف لاحتياج الفقيه الى معرفة معانيها الكثيرة وقوعها في الأدلة ((تنبيه)) من المسائل الواقع فيها الحل على نفس الموضوع قول صاحب الجوامع في الكتاب الاول والحق ان الأدلة النقلية قد تفيد اليقين بانضمام تواتر أو غيره كالمشاهدة وقوله فيه تأخير البيان عن وقت الفعل غير واقع فانه في قوة الدلائل المتأخر ببيان عن وقت الفعل غير واقع ومن المسائل الواقع فيها الحل على نوع الموضوع قوله فيه المفاهيم الا للقب حجة فانه في قوة اللفظ غير اللقب باعتبار المفهوم حجة وقوله فيه العام المخصوص عمومه مراد تناولا لا حكما وقوله فيه المخصص قال الاكثر حجة وقيل ان خص معين أي كافتلوا المشركين الا أهل الذمة وأما لو خص بهم كافتلوا المشركين الا بعضهم فلا وقوله فيه جواب المسائل غير المستقل دونه تابع للسؤال في عمومه أي غير المستقل في الافادة بدون السؤال تابع له في عمومه وخصوصه فالعموم كحديث الترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال أبيع الرطب اذا ليس قالوا نعم قال فلا اذا بيع كل بيع للرطب بالتمر والخصوص كالوقال للنبي صلى الله عليه وسلم قائل توضأت من ماء البحر فقال يجوز فلا بيع غيره ومن المسائل الواقع فيها الحل على النوع أيضا قوله في الكتاب الثاني خبر الواحد لا يفيد العلم وقوله فيه المختار أن تكذيب الاصل الفرع لا يسقط المروي فانه في قوة الخبر المروي لا يسقطه تكذيب الاصل الفرع على المختار لاحتمال نسيان الاصل له بعد روايته للفرع ولان التكذيب في الرواية لا في المروي وقوله فيه زيادة العدل مقبولة فانه في قوة الزائد في الخبر المنفرد به واد من العدل عن غيره مقبول ومن المسائل الواقع فيها الحل على نفس الموضوع ما يؤخذ من كلامه في الكتاب الثالث من ان الاجماع ممكن ومن انه حجة في

الشرع ومن انه قطعي ومن ان خرقه حرام وقوله في الكتاب الرابع وهو جهة في الامور الدنيوية وأما غيرها فنعه قوم أي القياس جهة في الامور الدنيوية كالأدوية وأما غيرها كالشرعية فنعه قوم ومن المسائل الواقع فيها الحل على النوع ما يؤخذ من كلامه فيه أيضا من ان كلام من القياس القطعي وهو ما علمته قطعية والظني يثبت الحكم وقوله في الكتاب الخامس الاستقراء بالجزئي على الكل ان كان تاما أي بالكل الصورة النزاع فقطعي أي ان كان الاستقراء بكل الجزئيات الصورة النزاع فهو دليل قطعي في اثبات الحكم فيه وقوله فيه قال علماءنا استحباب العدم الاصل والعموم أو النص الى ورود المغير أي استحباب العدم الاصل جهة واستحباب العموم أو النص الى ورود مغير من مخصص أو ناسخ جهة * وفائدته نصب الأدلة التفصيلية على مدلولاتها ومعرفة كيفية الاستنباط منها بأن يستدل على وجوب الصلاة بأقيوم الصلاة لانه أمر وكل أمر للوجوب فينتج ان الصلاة يثبتها الوجوب * وفائدته الاقتدار على الاستنباط من الأدلة * وفضله خزيل لتوقف استنباط الاحكام عليه * ونسبته التباين * ووضعه الامام الاعظم محمد بن ادريس الشافعي رضي الله عنه وهذا ظاهر على أن المراد بالعلم القواعد وأما على غيره فالوضع باعتبار متعلقه * واسمه أصول الفقه * واستمداده من الكلام ومن العربية ومن تصور الاحكام أما الكلام فلتوقف حجية الأدلة الكلية على معرفة الباري ليتمكن اسناد خطاب التكليف اليه وأما العربية فلأن الكتاب والسنة عربيان فالاستدلال بهما يتوقف على معرفة اللغة من حقيقته ومجازه وعموم وخصوص ومنطوق ومفهوم وأما تصور الاحكام فلأن المقصود اثباتها أو نفيها ولا يمكن بدون تصور ما هكذا يؤخذ من شرح المضد وقيل من الكتاب والسنة ولا جاع فكون الأمر للوجوب مثلا يؤخذ من الوجه مدعى تركه في الكتاب والسنة كقوله تعالى فويل للمصلين ولا يختلج في الصدر انه يلزم استمداد الشيء من نفسه لان حكم القاعة يستمد من حكم جزئي من جزئيات موضوعها * وحكمه الوجوب لعيني على من انفرد به أو لكفائي عند التعدد أي حكم تخصيصه حتى يشمل اطلاقات العلم الثلاثة وأيضا الاحكام الخمسة لاتعلق الا بالفعل * ومسائله قضاياها التي تطلب نهيها عما لا يلائمها الى موضوعاتها والفرق بينها وبين العلم بالاجمال والتفصيل فهي أجزاء له وهذا على أنه القواعد والأفهي أجزاء وتفصيل متعلقه

(علم الفقه)

وحد الفقه العلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية وقوله العلم بالاحكام المراد به الظن القوي والافال علم بمعناه لا يقع فيه خلاف بين المجتهدين والباء للتعددية ان أريد من الاحكام النسب التامة بمعنى الثبوت وللتصوير ان أريد من الاحكام النسب التامة بمعنى الايقاع والانتزاع أو المراد به القواعد المشتملة على الاحكام من اشتمال الكل على الجزء فالباء للملازمة من ملازمة الكل للجزء أو القواعد المصورة بالاحكام وهي النسب التامة لان القواعد تطلق عليها كما تطلق على القضية فالباء للتصوير أو المراد به الملكية التي يقتدر بها على ظن الاحكام واستنباطها من الأدلة أو التي يقتدر بها على استحضار الاحكام فالباء للملازمة من ملازمة السبب للمسبب وقد عرفت ان المعبر ملكة الاستحضار أو هما باعتبار تعلق كل به من المسائل والحقيق ان النسب التامة بمعنى الايقاع والانتزاع كما بيناه في رسالة داندعي بالفرقة البهية في تعريف النسبة الكلامية والخارجية واذا جعلت أل في الاحكام للاستغراق العرفي فالأمر ظاهر أو الحقيقي فيتعين حمل العلم على الملكية والا كان التعريف غير جامع لثبوت لا أدري عن مالك وغيره من الأئمة الأربعة وهم فقهاء وقوله الشرعية أي المأخوذة من الشرع ان أريد من الاحكام الايقاع والانتزاع أو المأخوذ الظن بها ان أريد من الاحكام النسب بمعنى الثبوت وقوله العملية أي المتعلقة بكيفية عمل قلبي أو غيره كالعلم بأن النية في الوضوء واجبة وان الوتر مندوب فنقولنا

قوله المراد به الظن القوي أي فاطلق عليه العلم مجازا لقربه منه ثم لو أريد الملكية فيكون مجازا على مجاز والعلاقة السببية والمسيبية وهذا باعتبار الاصل والا فالأن حقيقة عرفية اه مؤلف

النية واجبة مسئلة مركبة من موضوع ومحمولة ونسبة وهذه النسبة محمولة أي متعلقة بكيفية فعل
فالمعمل هو النية وكيفية الوجوب وهذه النسبة تعلقت بالوجوب الذي هو صفة النية وقوله المكتسب
الخ أي بواسطة الأدلة الاجمالية بأن يتركب منها قياس كقياس الصلاة أمر وكل أمر لا وجوب فخرج بالعلم
بالاحكام العلم بالذوات والصفات كتصور الانسان والبياض وبالشرعية العلم بالاحكام العقلية والحسية
كالعلم بان الواحد نصف الاثنين وان النار محرقة وبالعملية العلم بالاحكام الشرعية الاعتقادية كالعلم
بان الله واحد فانها متعلقة بكيفية ذات مقصودة للاعتقاد فالعلم بهما من فروع علم الكلام وأما العلم
بوجوب اعتقاد ان الله واحد فهو قه وبالمكتسب علم الله تعالى وجبريل والنبي عليه الصلاة والسلام
وبالتفصيلية العلم بالاحكام الخ المكتسب للخلاف وهو الذي نصب نفسه للخلاف والجدال ليدب عن
مذهب امامه من المقتضى والنافي المثبت بهما ما يأخذه من الفقيه كالشافعي ليحفظه عن ابطال خصمه
كالحنفي فعلم الخلاف مثلاً بوجوب النية في الوضوء لوجود المقتضى وبعدم وجوب الوضوء لوجود النافي ليس
من الفقه لانه مكتسب من الأدلة الاجمالية وقوله من المقتضى متعلق بالمكتسب وقال الكمال بن أبي
شريف هذا ان قلنا ان الخلاف يستفيد علماً بثبوت الوجوب أو انتفائه من مجرد تسلمه من الفقيه وجود
المقتضى أو النافي اجمالا وانه يمكنه بمجرد ذلك حفظه عن ابطال خصمه والحق انه لا يستفيد علماً ولا يمكنه
الحفظ المذكور حتى يتعين المقتضى أو النافي فيكون هو الدليل المستفاد منه ذلك وحيث لا يقيد
التفصيلية لبيان الواقع لان ادراك الخلاف خارج بقوله العلم بالاحكام ولو سلم ان عند الخلاف علمان فهو
خارج بقوله العلم بالاحكام لان ال في الاحكام للاستغراق الحقيقي أو العرفي والخلاف لا شيء عنده من ذلك
أو خارج بقوله المكتسب لان معناه الاستنطاق وهو لا يستنبط * وموضوعه فعل المكلف من حيث
عروض الاحكام له أي فعل المكلف ولو باعتبار فوعه فدخل فعل الصبي وأما أفعال الحيوانات المبحوث
عن حالها في الفقه فيرجع البحث فيها الى فعل المكلف كاتلاف الدابة شيئاً فانه يرجع الى ضمانه أو يقال
فعل المكلف غالباً وقيل موضوعه فعل المكلف وغيره * ثم ان الاحكام الشرعية اما أن تتعلق بعبادة
أو معاملة أو مجناية اذا الغرض من بعثته صلى الله عليه وسلم انتظام أمر المعاش والمعاد
وانتظامهما انما يحصل بكامل قواهم النطقية التفكيرية والشهوية والغضبية والمراد بكاملها الاعتماد
بها شرطاً فما يبحث عنه في الفقه ان تعلق بكامل النطقية والعبادة اذ بها كمالها أو بكامل الشهوية فان تعلق
بالاكل ونحوه من المنافع فالمعاملة ولو حكماً كالقراض اذ هو جمعها قسمة التركات وهي شبيهة بالمعاملات
حتى لا تخرج عن مباحث الفقه بناء على ان القراض منه وليست علماً مستقلاً أو بالوطء ونحوه من
الاستمتاع والمنفعة أو بكامل الغضبية والمجناية وأهمها العبادة لتعلقها بالاشرف وهو المولى سبحانه
وتعالى ثم المعاملة لشدة الحاجة اليها ثم المناكحة لانها دونها في الحاجة ثم الجناية لقلة وقوعها بالنسبة
لما قبلها فلذلك رتبوها على هذا الترتيب ورتبوا العبادة بعد الشهادة على ترتيب خير العاجين لبي
الاسلام على خمس شهادة أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله واقام الصلاة وابتاء الزكاة وصوم
رمضان وحج البيت وأخروا القضاء والشهادات والدعاوى والبيئات لتعلقها بالمعاملات والمنكحات
والجنايات وأخروا العتق تفاؤلاً بحسن العاقبة تسأل الله تعالى حسنها وانما كان موضوعه ما ذكر لانه
يبحث فيه عن عوارض الذاتية وقد عرفت ان البحث عن الاعراض صادق بحملها عليه كالحكم على فعل
المكلف بأنه تعزيره بالاحكام الخمسة أو على نوعه كالحكم على الوضوء أو الغسل بأنه واجب أو مندوب وعلى
المسح على الخفين بأنه جائز والمسائل التي لا يكون موضوعها نفس الموضوع أو شيئاً مما تقدم عند تعريف
الموضوع نؤول بما يرجع الى ذلك كقول أبي نجيع المياض التي يجوز التطهير بها سبع مياض فانه في معنى
قولك التطهير بالمياه السبع جائز والمياه على أربعة أقسام فانه في قوة أن يقال التطهير بمياه تنقسم الى

قوله فخرج بالعلم الخ أي لم
يدخل فيه لان الجنس
لا يخرج به اه مؤلف

قوله ان العلم العربي في احوال الالفاظ والاصناف والخصائص والادوار والاصناف والادوار والاصناف والادوار
 احوال الاستناد فانها حال للفظ بواسطة الاستناد لانه حال للفظ وحال الحال حال واضافة احوال للفظ اما الاستغراق الحقيقي أو العرفي
 وليست جنسية للزوم ان من عرف حالها يطابق اللفظ الخ يكون عالما بالمعاني وليس كذلك والمعنى على الاستغراق الحقيقي ان أى فرد
 يوجد من تلك الاحوال أمكننا ان نعرفه بهذا العلم لانها تحصل جملة بالفعل لان وجودها لا يتناهى محال فيندفع حينئذ ما قبل ان أريد
 معرفة الجميع فمحال وان أريد معرفة بعض مجهول فتعريف بالمجهول أو معين فلا دلالة عليه وكذا ما قبل ان أريد الكل فلا يكون هذا العلم
 حاصلًا لا حد وان أريد البعض فيكون حاصلًا لكل من عرف مسألة وأما المعنى على الاستغراق العرفي فهو انه يعرف به جملة الافراد
 العرفية الحاصلة بالفعل اه مؤلف قوله التي بها يطابق اللفظ الخ وصف ١٣ الاحوال بذلك احترازًا عن الاحوال

التي ليست بهذه المثابة
 كالأحوال الصرفية
 والمحسنات العرضية
 والحاصل ان اللفظ العربي
 بحسب التركيب يؤدي به
 أصل المعنى وأصل المراد ثم
 له أحوال تارة يكون لها
 دخل في تأدية أصل المراد
 كالاعلال والادغام والرفع
 والنصب والتنشيط والجمع
 وتارة لا يكون لها دخل في
 ذلك بل في المطابقة وفي
 افادة المعاني الثواني من
 الأغراض والدواعي
 كالخصوصيات التي يطابق
 بها اللفظ مقتضى الحال
 والمحسنات الذاتية
 كالقديم والتعريف
 وتارة لا ولا بأن يكون
 لا دخل لها في تأدية أصل
 المراد ولا في المطابقة
 كالمحسنات العرضية
 فخرج بقوله التي بها يطابق

أربعة أقسام والسؤال مستحب فانه في قوة ان يقال واستعمال السؤال مستحب ان أريد منه الآلة
 وكقوله وأقل الحيض يوم وليلة فانه في قوة ان يقال وقبول المرأة لأحكام الحيض في زمن أقله يوم وليلة
 واجب وكقولهم للزوج النصف فانه في قوة ان يقال اعطاء الزوج النصف باعتبار القسمة الفرضية
 واجب وعلى هذا القياس فهذه المسائل بالتأويل يرجع الحكم فيها على نوع الموضوع وانما يحتاج الى
 هذا التأويل في الفرائض بناء على انها من الفقه وأما على انها علم مستقل فلا * وحده على انه علم مستقل
 علم بأصول يعرف بها قسمة التركات * مستحقوها وانصباؤهم منها * وموضوعه التركات * وفائدته
 عصمة المكلف عن الخطأ في فعله * وغايته الفوز بسعادة الدارين * وفصله على غيره من حيث
 انه يعرف به الحلال والحرام * ونسبته الى غيره أنه من العلوم الشرعية * ووضعه الأئمة المجتهدون
 * واسمها الفقه * واستمداده من الكتاب والسنة والاجماع وباقي الأدلة * وحكمه الوجوب
 العملي على كل مكلف بقدر ما يعرف به تعميح عباداته فان زاد على ذلك كان واجبا كفايا الى بلوغ
 درجة الاقتناء فان زاد على ذلك الى أن يبلغ درجة الاجتهاد صار مندوبا * ومسائله قضايا التي تطلب
 فبمجمولاتها الى موضوعاتها

((علم المعاني))

* وحده علم المعاني علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أى ملكة يقتدر
 بها على معرفة الاحوال الخ أو قواعد وأصول يعرف بها الخ أو ادراك أصول وتصديق بها يعرف به الخ
 والاحتمال الأخير يحتاج الى تقدير متعلق أى علم أصول يعرف به الخ ومتعلق المعرفة على الاحتمال
 الأخير غير متعلق العلم المأخوذ جنسافي التعريف فلا يلزم سببية الشيء لنفسه ومعلوم ان لفظ علم المضاف
 الى المعاني جزء علم فلا معنى له حتى يلزم الدور ولو سلم ان التركيب اضافي وان لفظ علم المضاف له معنى فالعلم
 المأخوذ جنسافي التعريف أعم والمعرف أخص ولا يلزم من معرفة الأعم معرفة الأخص وكذلك المعنى
 المأخوذ من قوله يعرف غير المعنى المأخوذ من لفظ علم المضاف الى المعاني فلا يلزم الدور وقد عرفت ان
 الاعتبار عند المحققين ملكة الاستحضار فالملكة هنا ملكة استحضار بالنسبة للقواعد وملكة استحضار

الخ الاحوال التي لا دخل لها في المطابقة سواء كان لها دخل في تأدية أصل المراد كالأحوال الصرفية أولا كالمحسنات البدئية والمعاني
 الاول هي ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب من أصل المعنى مع الخصوصيات والمعاني الثواني هي الأغراض والدواعي والمعاني الثالث
 هي المحسنات العرضية المعتمدة بمدرعاية المطابقة اه مؤلف قوله أى ملكة الخ هذا لا يوافق ظاهر قول صاحب التلخيص ويخصر الخ
 فيكون الانحصار على هذا باعتبار المتعلق وهو القواعد وكذا يقال مثله على جملة على الادراك أو فيه استخدام اه مؤلف
 قوله يقتدر بها الخ أى الموصوفة بهذه الصفة لانه معتبر في مفهومه حتى يلزم التكرار في قوله يعرف به اه مؤلف قوله يعرف بها
 أى بادراكها فلا بد من تقدير مضاف اه مؤلف قوله أو ادراك الخ أى استحضار لا استحضار حتى تكون سببته في المعرفة بعيدة
 بالنسبة الى الملكة لان الادراك الاستحضاري لا يصير سببا للمعرفة الا بعد حصول الملكة الاستحضارية للقواعد اه مؤلف
 قوله أى علم أصول أى لان التقيد بالأصول ليس من مفهوم علم بل من مفهوم الفن المدون كالصبر اه مؤلف

بالنسبة للاقتصاد اربها على ادراكات جزئية لاحوال اللفظ العربي هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات تلك الاحوال ولا يصح ان يراد بها ملكة الاستحصال بالنسبة للقواعد لانه يكون حينئذ متبها لا كساب القواعد ولا قواعد عنده واذا كان كذلك لا يكون مقتدرا على ادراكات جزئية ومعرفة الاحوال لانها تكون بتوسط القواعد قال في المطول أي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة أيضا بيان ذلك ان واضع هذا الفن مشا لوضع عدة أصول مستنبطة من تراكييب البلغاء يحصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهي العلم ولذا قالوا وجه الشبه بين العلم والحياة كونها وجهتي ادراك لا ترى انك اذا قلت فلان يعلم التحولات تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجالية هي مبدأ التفصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها اه وكتب عبد الحكيم عليه قوله ملكة يقتدر بها أي العلم يطلق على الملكة المخصوصة وهي الموصوفة بهذه الصفة لانه معتبر في مفهومه حتى يرد انه يلزم التكرار في توصيفه بقوله يعرف به وانه لا حاجة الى اعتباره لصحة التعريف بدونه قوله مستنبطة في حال الاستنباط يكون في مرتبة العقل بالملكة وله التمكن على الاستحصال فاذا مارس المسائل المستنبطة والتفت اليها مرة بعد أخرى فتمكن من استحضارها متى شاء وحصلت له مرتبة العقل بالفعل يصير طالما بعلم المعاني بهذا المعنى قوله بها يتمكن من استحضارها اشارة الى ان المعتبر في العلم بمعنى الملكة هو ملكة الاستحضار الحاصلة بعد تكرار المشاهدة قوله جهتي ادراك فان جهة الادراك وسببه هو الملكة لا الادراك اذ الشئ لا يكون سببا لنفسه ولا المسائل لانها متعلقة بالادراك لاسببه قوله لانه كثيرا الخ اشارة بذلك الى ان اطلاقه بمعنى الملكة أكثر في العرف من اطلاقه على الاصول كما صرح به في التلويح فعمل اللفظ عليه أولى ولذا قال يجوز ولانه يحتاج الى تقدير المضاف في قوله يعرف به أي يعلمه ولانه لا يصير سببا للمعرفة الا بعد حصول الملكة فسيبته بعيدة بالنسبة الى الملكة ومن هذا ظهر وجه عدم حمله على الادراك أيضا اه أي ظهر من قوله ولانه لا يصير سببا للمعرفة الخ لكن لك أن تجعل المضاف المقدر العلم الاستحضاري حتى يكون متأخرا عن الملكة فيكون أقرب الى السببية من الملكة لا الاستحصالي السابق على ملكة الاستحضار حتى تكون سببته بعيدة ويقال في وجه عدم حمله على الادراك أيضا انه يؤدي الى تقدير مضاف اليه أي علم أصول يعرف به الخ وقال في المطول أيضا هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان أي فرد يوجد منها أمكننا ان نعرفه بذلك العلم لانها تحصل جملة بالفعل لان وجودها لا يراه له محال وعلى هذا يتدفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية أو البعض غير المعين فهو تعريف بالمجهول أو المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلًا لاحد أو البعض فيكون حاصلًا لكل من عرف مسألة والمراد بأحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتأخير والتعريف والتشكيك وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احترازا عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما أشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية اصل المراد وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لو لا اعتبار هذه الخفية للزم أن يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بأن يتصور معنى التعريف والتشكيك والتقديم والتأخير مثلا وهذا واضح لزوما وفسادا وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة أو مجازا أو كناية مثلا وان كانت أحوال اللفظ قد تقتضيها الحال لكن لا يثبت عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه أن الحال

قوله يستنبط منه الخ هذا
بوافق اطلاق علم على
الاصول والقواعد
اه مؤلف
قوله وبهذا يخرج الخ أي
باعتبار هذه الخفية
يخرج علم البيان الخ
اه مؤلف

الفلافي يقتضي ارادته تشبيه أو استعارة أو كناية أو نحو ذلك اه قوله هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الخ فيه جعل الاضافة للاستغراق الحقيقي على ارادة هذا المعنى ويصح جعلها للاستغراق العرفي على معنى انها تحصل جلة الافراد العرفية بالفعل كما حصل اللام في تعريف البيان على ذلك فهو حذف من كل نظير ما أثبتته في الآخر وقوله وهو قريضة خفية قال الشيخ لانه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء أو نفيه عنه الا وهو الغرض المقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه اه وانما كانت خفية لانه قد يقصد من الكلام الذي فيه تقييد مجرد اثبات شيء لشيء أو نفيه عنه ويكون التقييد للتوضيح وقوله على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال الخ اي فهو مأخذ للتصديق بأن هذه الاحوال يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وقوله والمراد بأحوال اللفظ الخ أي العارضة مباشرة أو بواسطة حتى تدخل أحوال الاسناد فانها حال للفظ بواسطة الاسناد لانه حال للفظ وحال الحال حال فان قيل أحوال اللفظ كالتأكييد والذكر هي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق الخ يقال ان كون هذه الاحوال هي المقتضى فعلي التسامح بناء على انها هي التي يتحقق بها مقتضى الحال والافقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكرفيه المسند اليه أو يحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال أن الكلام الذي يورده المتكلم يكون جزئيا من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي * وموضوعه اللفظ العربي من حيث افادته المعاني الثواني والمعاني الاول ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب من أصل المعنى مع الخصوصيات من التعريف والتكثير والمعاني الثواني الاغراض التي يقصدها المتكلم من جعل الكلام مشتملا على تلك الخصوصيات من الاشارة الى معهود والتعظيم والحصر ورد الانكار ورفع الثقل الخ ومحصله الاغراض التي يورد المتكلم هذه الخصوصيات لاجلها فخرج علم البيان لان موضوعه اللفظ العربي من حيث الاراد وعلم البديع لان موضوعه ذلك من حيث التحسين العرضي وانما كان موضوعه ما ذكر لانه يبحث فيه عن عوارضه الذاتية والبحث صادق بالحمل على نفس الموضوع كقولك اللفظ العربي المشتمل على الاعتبار المناسب مطابق لمقتضى الحال أو بليغ وعلى نوعه كقولك الكلام الملقى الى المنكر يجب توكيده والى الثالث يستحسن توكيده والى خالي الذهن لا يؤكده والكلام المؤكد الملقى الى المنكر يطابق مقتضى الحال والمسائل التي لا يكون موضوعها نفس الموضوع أو نوعه الى آخر الصور المتقدمة تؤول بما يرجع الى ذلك فقولهم وأما تقديم المسند فلذلك وأما تعريفه فلذلكا في قوة ان يقال وأما الكلام المشتمل على تقديم المسند أو تعريفه فلذلكا وعلى هذا القياس * وفائدته معرفة اعجاز القرآن * وغايته الفوز بسعادة الدارين * وفضله أنه من أشرف العلوم الادبية اذ به يعرف اعجاز القرآن * ونسبته انه من العلوم الادبية * وواضعه الشيخ عبد القاهر الجرجاني * واسمه المعاني * واستمداده من الكتاب والسنة وكلام العرب * وحكمه الوجوب انكفاثي عند التعدد والعيني عند الانفراد * ومسائله قضايا التي تطلب نسب محمولاتها الى موضوعاتها وتختص مسائل نفسه ان أريد منه القواعد أو مسائل متعلقة ان أريد منه الملكية أو الادراك في ثمانية أبواب الاول أحوال الاسناد الثاني أحوال المسند اليه الثالث أحوال المسند الرابع أحوال متعلقات الفعل الخامس القصر السادس الانشاء السابع الفصل والوصل الثامن الايجاز والاطناب والتساواة لان الكلام اما خبر وهو بالنسبة خارج تطابقه أو لا تطابقه أو انشاء وهو ما ليس كذلك بأن لم يكن نسبته خارج أصلا كصبيغ الطلب أو لها خارج لكن لا يحتمل المطابقة وعدمها بل مطابقته واجبة ضرورة ان الخارج حاصل بالصبيغ لا ينفك عنها كصبيغ العقود والانشاء له أحوال تخصه لانفراد أدواته باحكام لا تجب في الخبر فافرد بآيات والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند

قوله من حيث افادته
المعاني الثواني أي لان
اللفظ المشتمل على
الخصوصيات المطابقة
لثلاث المعاني الثواني التي
هي الاغراض والدواعي
يكون مقبدا لها لان
الفرض سابق في الذهن
متأخر وجود أي الفرض
الباعث كما هنا وخرج
بأنه ثواني المعاني الاول
وهي ما يفهم من اللفظ
بحسب التركيب الخ
والثالث أيضا كالحسنات
العرضية المعتبرة بعد
رعاية المطابقة اه
مؤلف
قوله الاغراض هي
والدواعي والاحوال
والمقامات بمعنى واحد
اه مؤلف

قوله لم يطف الخ ولم يطف على وإذا خلو الخ ثلاثا يلزم عطف الخبر على الانشاء المستفاد من الشرط اه مؤلف قوله وحده علم الخ قد اشهر
تحديد بانه علم يقتدر به الخ أى يقتدر به على معرفة ايراد الخ لا على الايراد لجواز انه قادر على المعرفة دون الايراد بأن لا يكون له قدرة على
الانشاء فعلى هذا التعريف المراد الاقتدار على معرفة الايراد لا على الايراد كما ان المراد من قوله يعرف به فى القيد المذكور فى الصلب
الاقتدار عليها لا المعرفة بالفعل اه مؤلف قوله يعرف به أى يقتدر به على المعرفة أو يعرف به بالفعل والمعلوم عليه الاول من القدرة
النامية على المعرفة واللام للاستغراق العرفى وهو ظاهر أو الحقيقى على معنى ان أى فرد من المعانى أمكننا أن نعرف ايراده أو يقتدر على
معرفة ايراده لا أننا نعرف ايراد جملة الافراد أو يقتدر على هذه المعرفة لان ايراد غير المتناهى ووجوده محال وكذلك الاطاحة به تفصيلا
لالبعض للزوم ان من اقتدر ١٦ على معرفة ايراد معنى واحد فى ترا كيب مختلفة أو من عرف ايراد معنى الخ يكون

فالبيان وليس كذلك
اه مؤلف قوله المعنى
الواحد خرج به ما اذا أورد
معان متعددة بطرق بعضها
أوضح دلالة على معناه
من البعض الآخر على
معناه فانه ليس من البيان
فى شئ اه مؤلف
قوله بطرق مختلفة الخ
أى لان لكل معنى لوازم
بعضها بلا واسطة وبعضها
بواسطة فما كان بواسطة
خفى بالنسبة لما ليس بواسطة
أى كل معنى منتقل عنه
وهو المراد بالمرزوم له لازم
أى منتقل اليه بواسطة
أو من غير واسطة فدخل
فيه الاستعارة لانه ينتقل
من المشبه به الى المشبه
وهو اللازم لانه المنتقل
اليه وخرجت الحقيقة
لانه ليس فيها انتقال
ولان الطرق المختلفة الخ
لا تكون الا بالقياس الى

قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا أو فى معناه كالمصدر واسم الفاعل فلا بد لبيان الاحوال المختصة بكل
واحد من الاربع من باب على حدة وكل من الاسناد وطرفيه والتعلق اما بقصر أو بغير قصر فلا بد للقصر
من باب سادس لعدم اختصاصه بشئ مما ذكره كل جملة قرنت بأخرى اما معطوفة عليها أو غير معطوفة
فلا بد للفصل والوصل من باب سابع لانه حال الكلام بالقياس الى كلام آخر وما سبق من احوال الاشياء
المتقدمة احوال لها باعتبار نفسها والكلام اما زائد على أصل المراد لفائدة أو غير زائد وذلك يكون
باعتبار ذاته أو باعتبار مفرد من مفرداته فلا اختصاص له بشئ مما ذكره فلا بد له من باب ثامن والوصل
عطف بعض الجمل على بعض نحو الله يعطى ويمنع والفصل تركه نحو وإذا دخلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم
انما نحن مستهزون الله يستهزى بهم لم يعطى الله يستهزى بهم على انا معكم لانه ليس من مقوامهم ولم يعطى
على قالوا التلايشاركة فى الاختصاص بالطرف والمساواة أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد والايجاز أن
يكون اللفظ ناقصا عنه وافيابه كقوله تعالى واسمكم فى القصص حياة فان معناه كثير ولفظه يسير فان
الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذى هو
القصص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض والاطناب أن يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة كقوله تعالى
رب اشرح لى صدرى فان اشرح لى يفيد طلب شرح لى شئ قاله وصدرى يفيد تفسيره ((تنبيه)) قد
تقدم ان الوضع انما يناسب حل العلم على الاصول وأما اذا حل على الملكة أو الادراك فلا بد أن يكون
الوضع باعتبار المتعلق من القواعد وأن فى قولهم يبحث فيه للسيبىة اذا أريد منه الملكة أو الادراك
أو على حالها من الظرفية لكن مع تقدير مضاف وأن الملكة التى تراد من العلم هى ملكة استحضار
القواعد أو ملكة الاستحضار والاستحصال معادون ملكة الاستحصال على ما تقدم وأن المشترك لوضع
ارادة أحد معانيه لا يمنع دخوله فى التعريف وأن الحكم باعتبار التخصيص وأن مسائله أجزاء
له نفسه على انه معنى القواعد أو متعلقه ان كان بمعنى الادراك أو الملكة فاحتفظ على هذا حتى
لا يحتاج الى اعادته

﴿ علم البيان ﴾

* وحده علم البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة عليه أى اصول أو ملكة

المعنى الغير الموضوع له لانه لا اختلاف فى وضوح الدلالة وخفائها باعتبار المعنى الموضوع له لانه عند العلم بالوضع تنسأى أو
المدلولات الوضعية وضوحا وخفاء من هذه الجهة وان حصل اختلاف من جهة أخرى كالفه بعض الالفاظ دون بعض ولان الطرق بالقياس
الى المعنى الموضوع له معرفتها متوقفة على معرفة وضعها لمانها وقد تكفل بذلك علم اللغة وحينئذ الحقيقة ليست من البيان فى شئ لانها
أشبه باصوات الحيوانات عند البيانين وكذلك التشبيه والمجاز العقلى اه مؤلف قوله مختلفة الخ أى من حيث الدلالة فخرجت الحقيقة
فان معناها لا تختلف طرقه من هذه الجهة وان اختلفت من جهة أخرى كالفه بعض الالفاظ دون بعض فالحقيقة معتبرة فى التعريف اه
مؤلف قوله فى وضوح الدلالة عليه أى وخفائها خرج به ما لو أورد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء فى الدلالة
كان يورده بالفاظ مترادفة فانه ليس من البيان فى شئ ولم يذكر الخفاء لان معنى اختلافها فى الوضوح ان بعضها أوضح من بعض ولا شأن
الواضح خفى بالنسبة الى الاوضح اه مؤلف قوله أى اصول عليه يحتاج الى تقدير مضاف فى قوله يعرف به أى بعلمه وادراكه اه مؤلف

قوله أو ادراك أصول الخ والمشتدك لو مع ارادة أحد معانيه لا يمتنع دخوله في التعريف ١٧ اه مؤلف قوله في الحصول أي كناية

أو ادراك أصول يعرف به الخ إلا أنه على الأخير يحتاج إلى تقدير مضاف إليه أي علم أصول على نحو ما تقدم في تعريف علم المعاني و يكون متعلق المعرفة غير متعلق العلم على الأخير لا يلزم سببية الشيء في نفسه و يكون العلم المأخوذ جنسافي التعريف أهم من المأخوذ مضاف في المعرف بناء على أنه تركيب اضافي لا يلزم الدور لانه لا يلزم من معرفة الأعم معرفة الأخص قال في المطول أراد بالعلم الملكية التي يقتدر بها على ادراكات جزئية أو نفس الأصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف علم المعاني اه وكتب عبد الحكيم العلم حقيقة هو الادراك وقد يطلق على متعلقه وهو المعلوم اما مجازا مشهورا أو حقيقة اصطلاحية وعلى ما هو تابع له في الحصول ووسيلة اليه في البقاء وهو الملكية كذلك والشارح رحمه الله تعالى اختار حمله على المعنيين الأخيرين لعدم احتياجه إلى تقدير متعلق وما قبل انهم لم يقصدوا تقدير المضاف اليه بل بيان حاصل المعنى فان لفظ العلم يطلق بمعنى التصديق بالقواعد بل على ادراكها فليس بشيء لان ذلك الاطلاق في أسماء العلوم المدونة لا في لفظ العلم قال السيد في حواشي شرح المفتاح التحوي يطلق على القواعد المخصوصة وعلى ادراكها وعلى الملكية التابعة لادراكها وكذا لفظ العلم يطلق على المعلوم وعلى ادراكه وعلى ملكة استحضاره ثم المراد الادراك الحاصل عن الدلائل أو المسائل المعلومة عن الدلائل أو الملكية الحاصلة عن التصديقات بالمسائل المدللة لما تقرران علم المسائل بدون الدلائل يسمى تقليد الأعلام اه فعلم البيان حينئذ منشأ لادراكات جزئية وتصديقات بان المعنى الواحد يورد بطرق مختلفة في الوضوح فان لكل معنى لوازم بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة فيمكن ايراده بعبارات مختلفة في الوضوح أي منشأ باعتبار ذاته على أنه بمعنى الملكية أو الادراك أو باعتبار علمه وادراكه على أنه بمعنى القواعد وذلك ككرم زيد فانه يورد بالكناية كزيد كثير الرماد وبالحجاز كزيد حاتم وقال في المطول أيضا وأما في أن علم البيان ملكة أو أصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد اه وهذا هو المشهور من أن علم البيان يقتدر به على الايراد لا على المعرفة لكن جعله عبد الحكيم على حذف مضاف أي معرفة ايراد الخ واستدل عليه بقول الشارح بعد فلو عرف من ليس له هذه الملكية ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن طالما علم البيان وجعل في كلام الشارح إشارة إلى أن معرفة الايراد المذکور لا يجب أن تكون بالفعل وان القدرة على الايراد المذکور ليست بلازمة وانما اللازم هو القدرة التامة على المعرفة واللام في المعنى للاستغراق العرفي أو الحقيقي بمعنى أن أي فرد من المعاني يمكن أن يورده بسبب ذلك العلم لانها تورد جملة بالفعل لان وجودها لا نهاية له محال على نحو ما تقدم في تعريف علم المعاني لا للجنس للزوم كون من له ملكة الاقتدار على معرفة ايراد معنى واحد في تراكيب مختلفة عالما بالبيان وخرج بتقييد المعنى بالواحد ما اذا أورد معان متعددة بطرق بعضها أوضح دلالة على معناه من البعض الآخر على معناه فان هذا لم يكن من البيان في شيء وخرج بتقييد الاختلاف بكونه في وضوح الدلالة ما لو أورد المعنى الواحد بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يورده بالفاظ مترادفة فانه لم يكن من البيان في شيء أيضا ولما كان كل واضح من الطرق والعبارات هو خفي بالنسبة إلى ما هو أوضح منه وان معنى اختلافها في الوضوح أن بعضها أوضح من بعض لم يحتج إلى ذكر الخفاء وزاد القوم في التعريف قيد بعد رواية المطابقة وهذا القيد للاعتداد به عند البلغاء لا لتحقيقه وموضوعه اللفظ العربي من حيث الايراد المذکور وانما كان موضوعه ما ذكر لانه يبحث فيه عن عوارضه الذاتية والبحث صادق بالحمل على الموضوع كقولك اللفظ العربي ان استعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة غير مانعة فكناية أو مانعة فجماز والحمل على نوعه كقولك المجاز أو الكناية طرق مختلفة في وضوح الدلالة فهذه قواعد تجعل كبرى لصغرى سهولة الحصول وفائدته التمكن من مخاطبة أهل اللسان بطرق مختلفة ووعاينه الفوز بسعادة

اه مؤلف قوله في البنية
أي استحضاره اه مؤلف
قوله لعدم احتياجه الخ
أي بخلاف جملة على
الادراك فانه يكون حينئذ
محتاجا إلى تقدير مضاف
إليه أي علم أصول لان
التقييد بالمضاف إليه ليس
من مفهوم علم المأخوذ
جنسافي التعريف بل من
مفهوم الفن المدون كالتحوي
نعم يحتاج إلى تقدير متعلق
على جملة على الأصول
والمعلوم في قوله يعرف به
الخ أي بعلمه وادراكه نظير
ما تقدم في المعاني وأيضا
لا يصير سببا للمعرفة إلا
بعد حصول الملكية
فسيبته بعيدة بالنسبة
للملكة ومن هذا الأخير
ظهر وجه آخر لعدم وجهه
على الادراك وقد سبق رد
هذا الأخير في المعاني بان
يجمل المضاف المقدر العلم
الاستحضاري حتى يكون
متأخرا عن الملكية فيكون
أقرب إلى السببية من
الملكية لا الاستحصالي
السابق على ملكة
الاستحضار حتى تكون
سببته بعيدة اه مؤلف
قوله فان لكل معنى لوازم
أي المعنى المنتقل منه إلى
المراد تأديته وهو اللازم
حتى في الاستغارة فان
المشبه لازم للمشبه
به لانه ينتقل من المشبه به

(٣ - المبادئ النصيرية)
إلى المشبه فاللزوم بمعنى المنتقل منه واللازم بمعنى المنتقل إليه اه مؤلف قوله يمكن أن
يورده أي يعرف ايراده أو يقتدر على معرفة ايراده كما فهم مما تقدم اه مؤلف قوله من الوضوح والخفاء أي في الدلالة اه مؤلف

قوله اذبه يعرف الخ أي هو وسبلة الى ذلك من حيث انه يذ كرفيه أمور يقتضيه المقام كثير وهي المجازات والكنايات وليس المراد انه يباحث
 عن البلاغة التي بها الالهجاز أو أن نفس المبحوث عنه فيه من المجازات والكنايات بقطع النظر عن اقتضاء المقامات لها لانه يباحث عنها من
 حيث نفسها لا من تلك الخبيثة مجزلة لانه لا يهجاز الا بالبلاغة اه مؤلف قوله الا بالقياس الى المعنى الخ أي فلا اختلاف في الوضوح
 والخفاء باعتبار المعنى الموضوع ١٨ له والوضع لانه عند العلم بالوضع تتسارى المسدولات الوضعية وضوحا وخفاء من

هذه الجهة وان حصل
 اختلاف من جهة أخرى
 كما لفة بعض الالفاظ دون
 بعض لا يقال كون الطرق
 المختلفة وضوحا وخفاء
 لا تكون بالقياس الى المعنى
 الموضوع له لا ينافي اعتبار
 الطرق بالقياس الى المعنى
 الوضعي مع غيرها من
 الطرق المأخوذة بالقياس
 الى المعنى الغير الوضعي
 بأن تكون الطرق بالقياس
 الى المعنى الوضعي مرتبة
 بالوضوح كما أورده السيد
 على المطول فيكون اليراد
 حينئذ باعتبار المعنى الموضوع
 لغير الموضوع له لان
 التراكيب التي يدل بها
 على معانيها الوضعية فقط
 بمنزلة اصوات الحيوانات
 كما في شرح المفتاح
 الشريفي وأيضا الطرق
 بالقياس الى المعنى
 الموضوع له مفرقة متوقفة
 على معرفة وضعها لمعانيها
 وقد تكفل بذلك علم اللغة
 وحينئذ فالحقيقة ليست
 من البيان في شيء وكذلك
 التشبيه كإفعل السكاكي
 لان الكلام المذكور في
 التشبيه لا يناسب كون

الدارين * وفضله أنه من أشرف العلوم الادبية اذ به يعرف اعجاز القرآن أيضا * ونسبته الى غيره انه من
 العلوم الادبية * وواضعه الشيخ عبدالقاهر و قيل أبو عبيدة لان هذا العلم دون قبل ان يوجد الشيخ
 عبدالقاهر فوضع فيه أبو عبيدة كتابه المسمى بمجاز القرآن * واسمه علم البيان * واستمداده
 من الكتاب والسنة وكلام العرب * وحكمه الوجوب الكفائي أو العيني على من انفرد * ومسايله
 قضاياه التي تطلب نسب مجولاتها لموضوعاتها وهي لا تخرج عن البحث عن أحوال شيئين المجاز والكتابة
 لان الطرق المختلفة في الوضوح لا تكون الا بالقياس الى المعنى الغير الموضوع له واللفظ باعتباره اما ان
 يكون كناية أو مجازا لغويا فالكتابة اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينه غير مائعة من ارادته
 والمجاز اللغوي اما أن يكون مر كبا واما أن يكون مفردا فالمجاز المفرد هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت
 له لعلاقة مع قرينه مائعة عن ارادة المعنى الموضوع له الذي يكون اللفظ المستعمل فيه حقيقة فان كانت
 علاقة المجاز المشابهة فاستعارة وان كانت غيرها فمجاز مرسل والاستعارة تنقسم باعتبار ذكر المشبه به
 وعدم ذكره الى تصر يحية ومكنية والتصر يحية هي التي صرح فيها باللفظ المشبه به والمكنية هي التي
 طوى فيها اللفظ المشبه به مع ذكر لازمه وقد اختلف فيها قبل انما لفظ المشبه به المطوى المرموز اليه بشيء
 من لوازمه وقيل انها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به الادعائي وقيل انها التشبيه وهو الاقرب الا انها
 على الاخير تكون تسميتها استعارة مجازا لانها لا ينطبق عليها تعريف الاستعارة بكلا اطلاقها وباعتبار
 المستعار الى أصلية وتبعية فالأصلية ما كان المستعار فيها ماء غير مشتق والتبعية ما ليست كذلك بان
 كان المستعار ماء مشتقا أو فعلا أو حرفا وباعتبار المستعار له الى تحقيقية وتخيلية والتحقيقية ما كان
 المستعار له محققا حسا أو عقلا والتخيلية ما ليست كذلك وباعتبار الملائم الى مرتبة ومطلقة ومجردة
 فان قرنت علام المشبه به قرينة وان قرنت بعلام المشبه فمجردة والافطمة والمجاز المركب هو اللفظ
 المركب المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينه مائعة من ارادته فان كانت علاقته المشابهة فمضى
 استعارة تمثيلية وهي تنقسم أيضا الى تصر يحية ومكنية ومجردة ومطلقة ولا تكون الا أصلية
 وان كانت غير هامي مجازا هي كبا فتبين انحصاره في الشئين قال في المطول فان قلت اذا كان ذكر التشبيه
 في علم البيان بسبب ابتداء الاستعارة عليه فلم يدل مقصدا برأسه دون أن يجعل مقدمة لبحث الاستعارة
 قلت لانه لكثرة مباحثه وعموم فوائده اذ رفع ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق أن يجعل أصلا
 برأسه اه وحينئذ فذكر المجاز العقلي مع انه يبحث عنه في المعاني والتشبيه اللفظي مع كون الاستعارة
 لا تبنى الا على التشبيه المعنوي المضمحل في النفس والحقيقة في البيان على سبيل الاستطراد قصدا الى
 تكميل الصناعة بذكر ما نوع تعلق بها من الواحق والمقابلات

((علم البديع))

* وحد علم البديع علم يعرف به الوجوه المحسنة للكلام تحسينا تابعا للتحسين الذاتي أي يتصور به معاني ثلاث
 الوجوه ويعلم به أعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة كما يؤخذ من المطول وعليه فالعلم بمعنى الاقوال الشارحة
 المبينة لمفاهيم الوجوه المحسنة لا بعنا السابن والمعرفة بمعنى التصور لا التصديق فقولنا تابعا للتحسين

التشبيه لفظا كما هو موضوع الفن فلذلك لم يمد منه كما يؤخذ من كلام عبد الحكيم على المطول اه مؤلف قوله الذاتي
 فقبيل الخ قائل الاول الجمهور وقائل الثاني السكاكي وقائل الثالث الخطيب اه مؤلف قوله بكلا اطلاقها وهما الاستعمال واللفظ
 اه مؤلف قوله علم يعرف به الخ أي أقوال شارحة يعرف بها الخ بناء على انه ليس علم مستقلا على ما جرى عليه في المطول أو ملكة الخ بناء
 على انه علم مستقل كما صنع صاحب التلخيص فانه جعله مستقلا قائما بنفسه اه مؤلف

الذاتي تنبيهه على ان هذه الوجوه انما هي محسنة للكلام بعد التحسين الذاتي والا كان كتعليق الدرع على
أعناق الخنازير ومخرج للمحسنات العرضية التي لا يتبع تحسينها التحسين الذاتي كالمحسنات الشعرية
والبيانسة والتعويية واللغوية فاما ليست من البديع وللمحسنات الذاتية التي يبحث عنها علم المعاني
كالصاحبة والمطابقة ورووح الدلالة أعني الخلو عن التقيد المعنوي والخلو عن القرابة وعن مخالفة
القياس وعن ضعف التأليف وعن التنافر لان الشيء لا يكون تابعا لنفسه وكتب عبد الحكيم على المطول
ليس قوله علم بمعنى الملكة أو التصديقات بالمسائل أو نفسها والمعرفة بمعنى الادراك الجزئي الذي يحصل
من استخراج القواعد الكلية كما في تعريف العلمين السابقين اذ ليس في علم البديع الا تصور
المحبات وبيان عدد ها وتفصيلها فهو علم تبين فيه مفهومات المحسنات العرضية وأقسامها وأعدادها
فليس فيه مسألة فضلا عن أن يستخرج منه فروع ولذا جعل السكاكي رحمه الله تعالى بيان المحسنات
من توابع علم البيان ولم يجعله علما برأسه فالمعرفة بمعنى الادراك التصوري كما ان العلم قد يطلق على الادراك
التصديقي مناسب الماتسمه من أئمة اللغة من ان المعرفة تتعدى الى مفعول واحد والعلم الى مفعولين وما
قالوا من أن لكل علم مسائل فانما هو في العلوم الحكمية وأما العلوم الشرعية فلا يتأتى فيها ذلك فان اللغة
ليس الا ذكر الالفاظ ومفهوماتها وكذا التفسير والحديث اه وأما على جعله علما مستقلا كما صنع
صاحب التلخيص فيجعل العلم على الملكة أو الاصول والقواعد كما تقر في العلمين السابقين والمعرفة على
التصديقي * والوجوه المحسنة للكلام ضربان معنوي أي راجع الى تحسين المعنى ولفظي أي راجع الى
تحسين اللفظ أما المعنوي فانه الطباق وهو الجمع بين معنيين متقابلين وهو ضربان طباق الايجاب كقوله
تعالى يحيي ويميت وطباق السلب كقوله تعالى وليكن أكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحياة
للدنيا وأما اللفظي فانه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ ومنه التام وهو ان يتفقا في أعداد
الحروف وأنواعها وهما ترتيبها فان كانا من نوع كاسمين ممي مماثلا نحو ويوم تقوم الساعة يقسم
المجرمون ما لبثوا غير ساعة وان كانا من نوعين ممي جناسا مستوفين نحو قوله

مامات من كرم الزمان فانه * بحسب الذي يحيي بن عبد الله

* وهو موضوعه التراكيب العربية من الآيات والاشعار من حيث التحسين العرضي فقول صاحب
التلخيص وهي أي الوجوه المحسنة ضربان في قوة الكلام يحسن بضميرين وقوله ويكون أي الجمع بلفظين
من نوع اسمين نحو وتحسبهم ابقا ظاهرا هم رفود أو فطين نحو يحيي ويميت أو حرفين نحو لها ما كسبت وعليها
ما اكتسبت في قوة قاعدة وهي الكلام المشتمل على هذا الجمع بأي حالة يكون محسنا فالجمل في الاول حمل
على نفس الموضوع وفي الثاني حمل على نوعه وعلى هذا القياس فهذه قاعدة تنضم الى صغرى موضوعها
جزئي من جزئيات موضوعها بان يقال هذا الكلام فيه جمع بين المتقابلين وكل كلام اشتمل على ذلك
فهو محسن ولا يقال ان قيد الموضوع من تنمته لا يبحث عنه في العلم وانما يبحث عنه حاله وههنا قد بحث عنه
لان قيد الموضوع هو الحيشة لا مدخولها * وفائدته معرفة وجوه تحسين الكلام وما يدخل فيه من
التجسيم وغيره * وغايته الفوز بسعادة الدارين * وفضله انه من أشرف العلوم الادبية لانه يعرف
به وجوه تحسين الكلام * ونسبته الى غيره انه من العلوم الادبية * وواضعه عبد الله بن الملقن
وهو أول من سماه بهذا الاسم * واصله علم البديع * واستمداده من الكتاب والسنة وكلام
العرب واشعارهم * وحكمه الوجوب الكفائي * ومسائله قضاياها التي تطلب نسب محمولاتها
الى موضوعاتها

قوله وموضوعه الخ أي .
بناء على انه علم مستقلة
ومسائل مدله اه مؤلف
قوله لا يبحث عنه الخ أي
لان التصديق بوجود
الموضوع لا بد ان يكون
خارج العلم بان يكون
الموضوع بين الوجود في
نفسه أو بين وجوده في
علم أعلى وأعم لان
موضوع العلم مادة له فيجب
ان يكون وجوده مسلما
لا يثبت في العلم لان
ما لا يثبت وجوده كيف
يطلب اثبات شيء له فاثبات
وجود الموضوع ليس من
المقدمات كما انه ليس من
أجزاء العلوم اه مؤلف
قوله علم بعصم الخ هو .
تعريف رسمي وأما الحد
الحقيقي فيكون من جهة
الوحدة الذاتية وهي
وحدة الموضوع بان يقال
علم يبحث فيه عن أحوال
المعلوم التصوري
والتصديقي من حيث
الابصال لا من جهة
الوحدة العرضية وهي
وحدة الغاية كالتعريف
المذكور اه مؤلف

(علم المنطق)

* وحد علم المنطق علم بعصم الافكار عن الخطا أي عن ان يقع فيها خطأ ويصح ان يراد من اسم الملكة

قوله موضوعه المعلوم الخ وقبل موضوعه المعقولات الثانية ورجه في شرح المطالع وترجيحه ظاهر لان موضوع مسائل المنطق خمسة المعقولات الثانية ومحمولاتها المعقولات الثالثة فافوق قتل الحيوان جنس والتأطيق فصل ليس من المنطق في ثنى لان الحيوان جنس طبيعي ومعقول أول ومفهوم الجنس جنس منطقي ومعقول ثان ومعنى ككون الصورة الذهنية معقولة انها مشاهدة للنفس لانها مصورة بصورة أخرى كما هو ظاهر اه مؤلف قوله المعلوم التصوري أى الصادق بمعقول أول وثان فوضوعه المعقولات الاولى والثانية ومحمولاته المعقولات الثانية ٢٠ فافوق فيدخل مثل الحيوان جنس وهذه طريقة المتأخرين وأما المتقدمون

فجعلوا موضوعه المعقولات الثانية فلا يدخل مثل الحيوان جنس في المنطق حينئذ وهو الظاهر لانه لا يستخرج منه شئ ولا يتفرع عليه فروع كما يظهر بالتأمل لا يقال اذا كان المعلوم صادقا بالاولى والثانية فيلزم ككون الثانية محمولة على الاولى في المنطق في الجملة والموضوع لا يبحث عنه بل عن أحواله لان الموضوع الاعم منهما والمحمول هو الثانية اه مؤلف

قوله ولك ان تقول الخ أو تقول ان الحشيشة ولو باعتبار مدخولها علة باعثة لا قيد فلا تكون من تمة الموضوع حينئذ اه مؤلف قوله وما يتوقف عليه الايصال هذا يناسب أصل الكلام من أن الموضوع المعلوم التصوري أو التصديقي الصادق بالمعقولات الاولى والثانية فتكون المحمولات حينئذ المعقولات الثانية فافوق وما يتوقف عليه الايصال

أو الاصول أو الادراك على نحو ما تقدم وأورد عليه ان علم الحساب تعصم مراعاته الذهن عن الخطا في الفصكر وأجيب بأن علم الحساب تعصم مراعاته الذهن عن الخطا في المفكر فيه وهو المادة لاني الفكر والهيئة لان الفكر ترتيب أمرين معلومين الخ والحساب لا يعصم عن الخطا في الترتيب وانما يعصم عن الخطا في المرتب والنتيجة بخلاف المنطق فانه يعصم عن الخطا في الترتيب والفكر وان كانت العصمة في الفكر تستدعي العصمة في المفكر فيه * وموضوعه المعلوم التصوري والتصديقي من حيث صحته ايصاله الى المجهول أى لا من حيث اثبات العقائد الدينية فانه موضوع علم الكلام بناء على ان موضوعه المعلوم من هذه الحشيشة وانما قلنا من حيث صحته الايصال لان قيد الموضوع من تيمنه لا يبحث عنه في العلم أى لا يقع محمولا ولا ايصال مبحث عنه فيه وهكذا الحال في كل حشيشة جعلت قيد للموضوع وبحث عنها في العلم وفي حاشية المطالع ان قيد الموضوع مطلق الايصال والمبحث عنه الايصال المخصوص أعني الايصال الى التصور أو التصديق فتكون الاعراض الذاتية أخص من قيد الموضوع ولك ان تقول ان القيد هو الحشيشة دون مدخولها وانما كان موضوع المنطق ما ذكر لانه يبحث عن أحواله التي هي الايصال الى المجهولات وما يتوقف عليه الايصال وهذه الاحوال عارضة للمعلومات التصورية والتصديقية لذواتها مثال البحث عن الايصال الحكم على الجنس والفصل وهما معلومان تصوريان بانهما اذا ركبنا على الوجه المخصوص وصل المجموع الى مجهول تصوري والحكم على القضايا ركنها معلومات تصديقية بانها اذا ركبنا على الوجه المخصوص صارت قياسا موصلا الى مجهول تصديقي والخل في هذه الامثلة على نوع الموضوع ومثال البحث عما يتوقف عليه الايصال الى التصور ولا يكون الا توقفا قريبا بالبحث عن كون المعلومات التصورية كلية أو جزئية ذاتية أو عرضية جنسية أو فصلا أو خاصة والخل في هذا خل على نفس الموضوع ومثال البحث عما يتوقف عليه الايصال الى التصديق توقفا قريبا أى بلا واسطة البحث عن ككون المعلومات التصديقية قضية أو عكس قضية أو تقيض قضية أو توقفا بعيدا أى بواسطة البحث عن موضوعاتها ومحمولاتها فان الموصل الى التصديق يتوقف على القضايا لتركيبة منها والقضايا متوقفة على المحمولات والموضوعات والخل في مثال التوقف القريب خل على نفس الموضوع وفي مثال التوقف البعيد خل على نوع الموضوع وبهذا التعريف تعلم ان علم الميزان مبني على أربعة أركان مقاصد التصورات وهي الاقوال الشارحة ومبادئها وهي الكليات الخمس ومقاصد التصديقات وهي الاذنية ومبادئها وهي القضايا وأحكامها ولوازمها من العكس والتناقض وان باب جواز الاشتغال وباب تقسيم العلم وباب أنواع الدلالة وباب مباحث الالفاظ ليست من مقاصد علم المنطق وانما ذكرت لمناسبات وانتقادات بها فيه أما ذكر جواز الاشتغال فليكون الشارع على بصيرة وأما ذكر تعريف العلم وتقسيمه الى تصور وتصديق الخ فلانه من مبادئ مقدماته لتوقف تصور موضوعه على تصور العلم وتقسيمه لان المعلوم التصوري أو التصديقي لا يعقل الا بعد تعقل العلم والتصور والتصديقي

هو من المعقولات الثانية وأما لو كان لموضوع لمعقولات الثانية وهو الراجح فتكون المحمولات المعقولات الثالثة لتوقف فافوق وما يتوقف عليه الايصال من المعقولات الثانية فلا يحمل لان لمعقولات الثانية هي الموضوع وهو لا يحمل ولا يبحث عنه فالمناسب على هذا ان يقال بدل وما يتوقف الخ وتوقف الايصال أو النفع في الايصال اه مؤلف قوله عن موضوعاتها ومحمولاتها أى عن أحوالها من كيفوكم اه مؤلف قوله لتوقف تصور موضوعه الخ أى ولتوقف بيان حاشية المنطق وقابته على تقسيمه اه مؤلف قوله لتوقف معرفة المشتق الخ أى والجواب بان الجهة منفكة لا يقيد اه مؤلف

قوله بما لا يعلم أي بالذات وفي نفسها بقطع النظر عن الطالب لها وأما عبارتها عند الطالب فبالعبارات التي لها
 مؤلف قوله إثبات العقائد أي سواء كانت متعلقة بالصانع أو العالم اه مؤلف قوله ويتميز عن الإلهي الخ أي القسم الإلهي من
 أقسام الحكمة النظرية الثلاثة فإن الحكمة وهي علم يبحث فيه عن أحوال أعيان الموجودات على ما هي عليه في نفس الأمر بقدر
 الطاقة البشرية وأشار بقوله على ما هي عليه في نفس الأمر أي أن الأعيان على وجه تكون تلك الأعيان عليه في حد ذاتها بقطع النظر
 عن اعتبار المعتبر فخرج بقية العلوم كالتحوي والصرف فإن البحث فيها عن أحوال موضوعها على ما هي عليه في اعتبار الواضع لا على وجه
 هي عليه في نفس الأمر تنقسم إلى حكمة عملية وإلى حكمة نظرية وكل منهما ينقسم إلى ثلاثة أقسام فالعملية تنقسم إلى تهذيب الأخلاق
 وإلى تدبير المنزل وإلى السياسة المدنية والنظرية تنقسم إلى العلم الأعلى ويسمى بالإلهي والفلسفة الأولى والعلم الكلي وإلى العلم الأوسط
 ويسمى بالرياضي والتعليمي وإلى العلم الأدنى ويسمى بالطبيعي وذلك أن الموجودات ٣١ الخارجية المبحوث عن أحوالها

في الحكمة أما الأفعال
 والأعمال التي وجودها
 بقدرتنا واختيارنا أولا
 بأن لا يكون من جنس
 الأفعال والأعمال أصلا
 كالواجب تعالى أو يكون
 لكن لا يكون بقدرتنا
 واختيارنا كالأفلاك
 وما فيها والأرض وما عليها
 فالعلم بأحوال الأول
 من حيث أنه يؤدي إلى
 إصلاح المعاش كالأعمال
 الحرف والمعاد كالأعمال
 الصلاة يسمى حكمة
 عملية لأن المقصود
 الأولى من الحكمة
 الأعمال لا الإدراكات
 فإنها مقصودة ثانيا وتبعها
 فنسبت المباحث إلى ما هو
 مقصود أولا وبالذات
 والعلم بأحوال الثاني
 يسمى حكمة نظرية لأن
 المقصود الأصلي فيها

لتوقف معرفة المشتق على المشتق منه والمنسوب على المنسوب إليه وأما ذكر أنواع الدلالة ومباحث
 الألفاظ فلأن الكليات الخمس أقسام للكلي القسم داله من المفرد والقسم من اللفظ القسم من الدال
 وأيضا لما كثر الاحتياج إلى التفهيم بالعارة واستمر حتى كأن المتفكر يتأجج نفسه بألفاظ متخيلة
 جعلوا بحث الألفاظ والدلالة من حيث تعلقها بالمعاني بابين من المنطق تبعاً كما يؤخذ من الملوي واعترض
 جعل موضوع المنطق ما ذكر بان موضوع الحساب كذلك فإن الأربعة مثلاً المتصورة بانها المنقسمة إلى
 اثنين واثنين يتوصل بضرهما في مثلها إلى معرفة مجهول وهو حاصل الضرب وينقسمها على اثنين إلى معرفة
 مجهول وهو نصيب كل منهما فلا تمايز بين علم المنطق والحساب بالموضوع مع أنهم يقولون بما لا يعلم بتمايز
 الموضوعات واجيب بان موضوع علم الحساب المعلوم من حيث أنه عدد أو العدد من حيث أنه عدد وان كان
 معلوماً فموضوعه النكم المنفصل بخلاف موضوع علم الهندسة فإنه النكم المتصل وهو المقدار * وفائدة
 الاحتراز عن الخطأ في الفكر * وفائدة استخراج الأمور النظرية من الأمور الضرورية ومعرفة
 التعليلات العجيبة من الفاسدة * وفضله أنه يفوق على غيره من العلوم لكونه عام النفع فيها * ونسبته
 أنه من العلوم العقلية * وواضعه أرسط * واسمه علم المنطق لأنه يعين القوة الساطقة * والميزان
 ومعبأ العلوم * واستمداده من العقول الذكية * وحكمته مختلف فيه * ومسائله قضاياها التي
 تطلب نسب محمولاتها إلى موضوعاتها

(علم التوحيد)

* وحد علم التوحيد علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبهة قال في شرح
 المقاصد ومعنى إثبات العقائد تحصيلها واكتسابها بحيث يحصل الترتي من التقليد إلى التحقيق أو إثباتها
 على الغير بحيث يتمكن من الزام المعاندين أو اتقانها وأحكامها بحيث لا تزلزلها شبهة المبطلين اه والعلم
 الواقع جنساً في التعريف يصح أن يراد منه القواعد أو الملكة أو الإدراك * وموضوعه المعلوم من
 حيث يتعلق به إثبات العقائد الدينية أي بأن يكون المجهول عليه من الأعراض الذاتية له دخل في إثبات
 العقائد وقيل موضوعه الموجود من حيث هو ويتميز عن الإلهي بكون البحث فيه على قانون الإسلام

الإدراكات الحاصلة بالنظر فنسبت إليه ثم الحكمة العملية إما علم بمصالح شخص بانفرادة ليتخلى بالفضائل ويتخلى عن الرذائل ويسمى
 تهذيب الأخلاق وإما علم بمصالح جماعة متشاركة في المنزل كالوالد والمولود ويسمى تدبير المنزل وإما علم بمصالح جماعة متشاركة في المدينة
 ويسمى السياسة المدنية لحصول السياسة المدنية أي مالكية الأمور المنسوبة إلى المدينة بسببه والحكمة النظرية إما علم بأحوال ما لا يقتصر
 في الوجود الخارجي ولا في التعقل إلى المادة كذات الباري تعالى والعقل وهذا هو القسم الأعلى لتزهره عن المادة وعوارضها ويسمى
 بالإلهي لتعلقه بذات الإله وصفاته وإما علم بأحوال ما يقتصر إليها في الوجود الخارجي دون التعقل كالكرة فأما تعقل من حيث الأحوال
 المبحوث عنها الخاصة بها كاشكالها وحركانها وأوضاعها من غير أن تحتاج في تعقلها من هذه الحشية إلى المادة وإن كان نفس مفهوم
 الكرة يحتاج في التعقل إليها إذا الكرة جسم يحيط به سطح مستدير وهذا هو القسم الأوسط لتوسط موضوعه بين الأعلى والأدنى لأن
 موضوع الأعلى لا يحتاج إلى المادة في الوجودين والأدنى يحتاج موضوعه إليها في الوجودين وموضوع هذا يحتاج إليها في الخارج دون

المتعلل ويسمى هذا القسم
بالرياضي لرياضة النفوس
عند تعلمه وبالتعليمي
لتعليمهم اياه أولا ولانه
يبحث فيه عن الجسم
التعليمي واما علم بأحوال
ما يقتصر اليها في الوجودين
كالجسم الطبيعي لانه
مركب من الهولي
والصورة ويسمى هذا
القسم بالطبيعي لانه يبحث
عن الجسم الطبيعي وهو
القسم الادنى لنفسته
باحتياج موضوعه الى
المادة في الوجودين معا
اه مؤلف

قوله وقيل ذات الله الخ
قائل الاول القاضي
الارموي من المتأخرين
وقائل الثاني صاحب
المخالف اه مؤلف
قوله الامور العامة أي
العامة للجواهر
والاعراض كالامكان
والوجود والوحدة
والكثرة وهي غير
موجودة في الخارج وانما
الموجودة موضوعاتها
ومحالاتها كالممكن
والموجود والواحد
والكثير اه مؤلف
قوله الشرعية أي المطابقة
لشرع سواء كان اثباتها
بالشرع أو بالعقل اه
مؤلف

قوله للصانع بالعقل أي
بالشرع والالزام الدور
لان اثبات الشرع موقوف

على اثبات الشارع وصفاته التأثرية اه مؤلف

قال في شرح المقاصد أقول اعترض في المواقف على كون موضوع الكلام هو الموجود من حيث هو
بانه قد يبحث عن أحوال ما لا يعتبر وجوده وان كان موجودا كالنظر والدليل وعن أحوال ما لا وجود له
أصلا كالمعدوم والحال ولا يجوز ان يؤخذ الموجود أعظم من الذهني والخارج ليعم الكل لان المتكلمين
لا يقولون بالوجود الذهني والجواب اننا نسلم كون هذه المباحث من مسائل الكلام بل مباحث
النظر والدليل من مباديه على ما قررنا وبحث المعدوم والحال من لواحق مسألة الوجود توضيحا للمقصود
وتتميمه بالتعرض لما يقابله لا يقال ببحث إعادة المعدوم واستحالة التسلسل ونفي الهولي وأمثال ذلك من
المسائل قطعاً لاننا نقول هي راجعة الى أحوال الموجود بأنه هل يعاد بعد العدم وهل يتسلسل الى غير
النهاية وهل يتركب الجسم من الهولي والصورة ولو سلم انهم من المسائل فانما يرد ما ذكرتم لو أريد
بالموجود من حيث هو الموجود في الخارج بشرط اعتباره وجوده وائس كذلك بل الموجود على الإطلاق
ذهنياً كان أو خارجياً واجباً أو ممكناً جوهر أو عرضاً الى غير ذلك فباحث النظر والدليل من أحوال
الوجود العيني وان لم يعتبر والبواقي من أحوال الوجود الذهني وكثير من المتكلمين يقولون به على
ما يصرح بذلك كلامهم ومن لم يقل فعليه العدول الى المعاليم اه بحروفه وقيل موضوعه ذات الله
وحده وقيل ذات الله تعالى وذات الممكنات من حيث استنادها اليه كما يؤخذ من المقاصد قال في شرح
المقاصد فان قيل لو كان الموضوع ذات الله وحده أرمع ذات الممكنات من حيث استنادها اليه لم يوقع
البحث في المسائل الا عن أحوالها واللازم باطل لان كثيراً من مباحث الامور العامة والجواهر والاعراض
يبحث عن أحوال الممكنات لا من حيث استنادها الى الواجب قلنا يجوز أن يكون ذلك على سبيل
الاستطراد قصد الى تكميل الصناعة بأن يذكر مع المطلوب ماله نوع تعلق به من الواحق والفروع
والمقابلات وما أشبه ذلك كبحث المعدوم والحال وأقسام الماهية والحركات والاجسام أو على سبيل
الحكاية لكلام المخالف قصد الى تزييفه كبحث العلة اه نعم يعترض عليه بأن اثبات الوجود للذات
العلية يقرر في علم الكلام فلو كانت ذات الله هي موضوع علم الكلام لم يثبت فيه وجودها لان هليمة
موضوع العلم البسيطة لا تبين فيه وأيضاً لو كان موضوعه ذات الله سبحانه وتعالى لكانت مسائله عبارة
عن اثبات العقائد وهي مسائل جزئية مع ان علم الكلام قواعد كلية ومن أراد استيفاء الكلام على
التعريف والموضوع لعلم الكلام فعليه برسالتنا كشف اللثام عن مقدمات علم الكلام وفائدته
النجاة من العذاب المرتب على الكفر وسوء الاعتقاد والفوز بالسعادة الابدية وغايته ان يصير
الايان متيقناً محكماً بحيث لا تزل له شبه المبطلين وفضله انه أشرف العلوم لان غايته أشرف الغايات
ولكونه متعلقاً بذات الله تعالى وذات رسوله والمتعلق بالكسر يشرف بشرف المتعلق بالقض ونسبته الى
غيره انه من العلوم العقلية وانه أصل العلوم الدينية وما سواه فرع عنه وواضعه أبو الحسن الأشعري
ومن تبعه وأبو منصور الماتريدي ومن تبعه * واسمه علم أصول الدين وعلم التوحيد وعلم الكلام
والعقائد الاكبر * واستمداده من الادلة العقلية والتقليدية وحكمه الوجوب العيني على كل مكلف
من ذكر وأثنى ابتداء قبل الاشتغال بأي شيء * ومسائله قضايا النظرية الشرعية الاعتقادية كقولك
الواجب لذاته يستحيل عليه الحدوث والعدم فتركب هذه مع صغرى فائدة الله واجب لذاته وهذه المسئلة
حكم فيها على نوع الموضوع والحادث لا بدله من محدث فهذه مسئلة تركب مع صغرى فائدة زيد حادث
مثلاً والحكم فيها على نوع الموضوع أيضاً * مسائل علم الكلام لا تخالو عن اثبات واجب أو جائر
بالعقل أو بالشرع للصانع والعام المؤدية الى العلم به أو عن نفي مستحيل كذلك فالواجب للصانع بالعقل
كل كمال توقف عليه إيجاد العام من لوجود الحياة والقدم والبقاء والقدرة والارادة والعلم وبهما
الوحدانية وبالشرع كل كمال ورد عن الشرع كالسمع والبصر والكلام والمستحيل عليه عقلاً أو شرعاً

اضداد ذلك والجائز في حقه صفات التكوين الاعتبارية من الخلق والرزق والاحياء والامانة الى غير ذلك والواجب لانيائه بالشرع الامانة والفظانة والعصمة والمستحيل اضداد ذلك والجائز بالعقل وبالشرع ما لا يؤدي الى نقص في مراتبهم العلية كالاكل والمرض والنكاح الى غير ذلك والواجب للعالم عقلا الحدوث عن محدث والجائز كل امر لا يؤدي الى اجتماع تقيضين او ارتفاعهما والا كان محالا فينحصر علم الكلام فيما يثبت ذلك او ينفيه

(علم النحو)

• وحده علم النحو كما في شرح الاشعري في العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة الى معرفة أحكام أجزائه التي اختلف منها والعلم بمعنى القواعد ان جعلت البناء للتصوير متعلقة به او الادراك ان جعلت للتعبية كذلك او الملكة ان جعلت البناء متعلقة بالمستخرج وقوله أحكام أجزائه الضمير راجع الى الكلام من حيث هو بقطع النظر عن تقييده بالمصنوع اليه ففيه استخدام وموضوعه الكلمات العربية من حيث ما تعرض لها من الاعراب والبناء والادغام والاعلال ونحو ذلك وهذا التعريف بناء على شموله لـ علم الصرف وأما على كون علم الصرف مستقلا فذا النحو علم يعرف به أحوال أو آخر الكلمة اعرابا وبناء وما يتبع ذلك من التصورات كفتح ان وكسرها وتخفيفها وشروط عملها وشروط عمل بقية النواضع وكالعادة من حيث حذفه وعدمه الى غير ذلك ويصح ان يراد من العلم الواقع جنس في هذا التعريف أحد معانيه الثلاثة وموضوعه الكلمات العربية من حيث ما تعرض لها من البناء الاصل على حالة الافراد والبناء العارض والاعراب حالة التركيب وما يتبع ذلك فخرج به هذه الحقيقة علم المعاني والبيان والبديع والصرف فانها لا تبحث عن الاعراب والبناء وما يتبعه وعلم اللغة فانه يبحث عن جواهر المفردات وأحوالها من حيث معانيها الاصلية وعلم الاشتقاق فانه يبحث عن أحوال المفردات من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية لا عما ذكر وانما كان موضوعه مما ذكر لانه يبحث فيه عن عوارض الذاتية وقد عرفت ان البحث عن عوارض الموضوع صادق بالحل على نوعه كقولك الفاعل مرفوع والمفعول منصوب أو على عرضه كقولك الاعراب لفظي أو تقديرى وعلى هذا القياس فهذه مسائل تجعل كبرى اصغرى موضوعها جزئى من جزئيات موضوعها وفائدته الاحتراز عن الخطأ المسمى في الكلام العربي وفائدته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله وكلام العرب وفضله انه من أشرف العلوم لانه يتوصل به اليها ونسبته الى غيره انه من العلوم الادبية ووضعه الامام على رضى الله عنه بأمره أبا الاسود الدؤلى وادعاه علم النحو واستداده من استقراء كلام العرب والقياس وحكمه الوجوب العيني على قارئ القرآن والحديث والكفائي على غيره ومسائله قضاياها التي تطلب نسب محمولاتها الى موضوعاتها وهي لا تخرج عن البحث عن أحوال المعرب والمبني من الاعراب والبناء وما يتبع ذلك من بيان التصورات كبيان فتح همزة ان وكسرها وبيان شروط عمل الناصخ لان الكلمة اتمام اسم أو فعل أو حرف وكل من الاولين اتمام معرب أو مبني فالمعرب من الاسم ما سلم من مشابهة الحرف والمبني ما أشبهه ثم المعرب من الاسم ان أشبه الفعل منع من الصرف والاصرف وكل منهما اما مرفوع أو منصوب أو مخفوض فالمرفوع الفاعل وبأنيبه والمبني ما أشبهه بـ واوهم كان واخوانها وخبر ان واخوانها والتابع للمرفوع والمنصوب المفعول المطابق وبه ومعه وفيه وله والحال والتمييز والمستثنى واسم لا والمنادى اذا كانا مضافين أو شبيهين وخبر كان واخوانها واسم ان واخوانها وتابع المنصوب والمخفوض اما مخفوض بالحرف أو بالاضافة أو بالتبعية والمبني من الاسم اما ان يلحقه البناء مطلقا أو في حالة التركيب فقط فالاول كاسماء الاشارات والمضمرات والموصولات وأسماء الاستفهام وأسماء الشروط وأسماء الافعال وأسماء الاصوات والظروف اللازمة للاضافة الى الجمل

قوله عن محدث أى لا اتفاقا كما قال ذوق راطيس في العلويات لان الحدوث الاتفاق لا يحصل له لان حدوث الحادث ليس ذاتيا لانه متخلف في وقت دون وقت وما بالذات لا يتخلف وكل ما حدثه ليس ذاتيا فهو مستفاد من مؤثر خارج عن ذاته ضرورة تغاير المؤثر للأثر اه مؤلف

قوله أو الملكة ان جعلت الخ أى لا بمعنى الادراك لانه لا يناسب قوله المستخرج لان المستخرج بالمقاييس الادراكات الجزئية اه مؤلف

قوله وموضوعه الخ لا يقال ان قيد الموضوع من تنمته لا يبحث عنه في العلم والاعراب أو البناء مجهول عنه فبذلك لان القيد هو الحقيقة دون مدلولها اه مؤلف

والثاني كاسم لا المفرد والمنادى المفرد المعين ولو بالقصد والمعرب من الافعال المضارع اذا لم يتصل به
احدى التونين فيرفع اذا اخلا عن عوامل النصب والجزم وينصب ويجزم عند دخولها والمبنى من
الافعال الماضية والامر والمضارع اذا اتصل به احدى التونين والحروف كلها مبنية وهي اما مشتركة
بين الاسماء والافعال او مختصة بأحدهما وحيثما ذكر التثنية والجمع واسمى الفاعل والمفعول
والتصغير والتسبب مشلا في النحو وان كانت من الصرف لانه يحكم عليها النحوي بالاعراب أو البناء
فلو لم يعرف صيغها وقواعدها فلربما وقع الحكم منه على صيغ مخالفة للقواعد الصرفية فهي
من النحوي باعتبار البحث عن حالها من الاعراب والبناء ومن الصرف باعتبار البحث عن غير هذه
الحال كما سيأتي

﴿علم التصريف﴾

* وحده علم التصريف علم يبحث فيه عن المفردات من حيث صورها وهيئاتها العارضة لها من صحة
واعلال وتحويل وهو قسمان الاول تحويل الكلمة الى ابنية مختلفة لاختلاف المعاني كتحويل المفرد
الى التثنية والجمع والمصدر الى بناء الفعل واسمى الفاعل والمفعول والمكبر الى المصغر وقد جرت مادتهم
بذلك وهذا القسم مع علم الاعراب كما فعل ابن مالك وهو في الحقيقة من التصريف وقد تقدم وجهه في
مبادئ النحو والثاني تحويل الكلمة وتغييرها عن أصل وضعها لغرض آخر غير اختلاف المعاني
كالإخلص من التقاء الساكنين ومن الثقل ومن اجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون وهذا
التحويل الثاني ينحصر في ستة أشياء الزيادة والابدال والحذف والقلب والنقل والادغام كزيادة تاء اخذني
فيقال اخذني به وحذني حذوه أي اقتدي به وتبعه وكابدال ثاني الهمزين من كلمة ان يسكن كآثر
واثمن وكحذف واو وعد في المضارع استقلا لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة فيقال يعددون واو وقلب
الواو والياء الفاعل تحركها وانفتاح ما قبلها كقال رباع وكنقل حركة واو يقول الى الساكن الصحيح قبله
وياه يبين كذلك وكادغام حرفين ساكنين فتحرك من مخرج واحد بلا فصل كالسيد والاجل والعلم الماخوذ
جنس في التعريف يصح ان يراد منه أحد معانيه الثلاثة وهي القواعد والادراك والملكة * وموضوعه
الكلمات العربية من الجهة المتقدمة والخيشية المذكورة فخرج بهذه الخيشية العلوم الثلاثة
المعاني والبيان واليديع فانها لا تبحث عن المفردات من هذه الخيشية والجهة المذكورة وعلم اللغة
فانه يبحث عن جواهر المفردات وأحوالها من حيث معانيها الاصلية وعلم الاشتقاق فانه يبحث عن أحوال
المفردات من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية وخرج علم النحو بقوله من صحة واعلال
الخ وانما كان موضوعه ماذ كرلانه يبحث فيه عن عوارضه الذاتية وقد علمت ان البحث صادق بالجل على
نوع الموضوع كقولك الاسم اما ثلاثي أو رباعي أو خماسي أو سداسي أو سباعي وكقولك كل واو ياء اجتمعتا
وسكنت أو لا هما قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكقولك كل واو أو ياء فتحركت وانفتح ما قبلها قلبت
الفافان الاولى في قوة ان يقال كل كلمة اجتمعت فيها الواو والياء وسكنت أو لا هما قلبت الواو ياء وأدغمت
الياء في الياء والثانية في قوة ان يقال كل كلمة وجدت فيها الياء أو الواو فتحركت مفتوحة ما قبلها قلبت ياء أو
أو واوها الفافان درج تحت موضوع القاعدة الاولى واو نحو سيد المدغمة في الياء بعد قلبها ياء وتحت موضوع
الثانية واو ياء نحو قال وباع المنقلبان الفافان أو بالجل على الموضوع مع عرضة الذاتي كقولك كل كلمة
ثلاثية مكسورة العين يجوز تسكين عينها نحو علم وكنت في علم وكنت أو بالجل على نوع الموضوع مع
عرض ذاتي كقولك الفعل المجرد أربعة فعل وفعل وفعل وفعل كضرب وعلم وشرف ودرج أو بالجل
على عرض ذاتي للموضوع كقولك الزائد يوزن بلفظه فيقال في وزن اعلم افعل اذا الزيادة من عوارض
الكلمة الذاتية * وفائدته التمكن في الفصاحة * وغايته العمل بالصناعة * وفضله انه من أشرف

قوله وتحويل عطفه على
الاعلال من عطف العام
على الخاص سواء أريد من
الاعلال التغيير عن أصل
وضع الكلمة لغرض آخر
وهو والقسم الثاني من
التحويل المنحصر في الستة
أشياء المذكورة كما يؤخذ
من الصبان أو أريد منه
تغيير حرف العلة بحذف أو
قلب أو اسكان للتخفيف
وما عدا ذلك ليس اعلالا
كما يؤخذ من الشافعية
وشرح الغزالي اه مؤلف

العلوم لانه يؤدي الى التمكن في الفصاحة * ونسبته الى غيره انه من العلوم الادبية * وواضعه معاذ بن مسلم * واسمه علم التصريف لكثرة التصريف فيه فان التصريف لغة التغيير ومنه تصريف الرياح أي تغييرها * واستمداده من العقول الكاملة واستقراء كلام العرب * وحكمه الوجوب الكفائي أو السلب * ومسائله قضايا التي تطلب نسب * ولا تنها الى موضوعاتها (تنبيه) التصريف يجري في الحروف قياسا كقلب همزة الوصل ألفا أو تسهيلها نحو أرجل وأرجل عندك ولا ينافيه قول ابن مالك * حرف وشبهه من الصرف يرى * لان المراد ان الحرف لا يقبله مفرد أي غير مركب مع غيره بخلاف الاسم والفعل

(علم التفسير)

التفسير تفصيل من القسر وهو الكشف ويطلق التفسير في الاصطلاح على بيان معنى كلام الله رواية وذلك كذكر أسباب النزول والناسخ والمنسوخ والصبي والشتاين والمكي والمدني ويقابله التأويل وهو ما كان بطريق الدراية والتأويل من الاول وهو الرجوع لانه بيان ما يرجع اليه بمقتضى القواعد والنظر الصحيح ويطلق التفسير أيضا على بيان معنى كلام الله رواية ودراية وعلى ذكر ما يتوقف ذلك عليه * وعرفه بعضهم على هذا بأنه ما يعرف به معاني كلام الله وألفاظه بقدر الطاقة البشرية وهذا التعريف مبني على ان علم القراءات لا بد منه أيضا في التفسير لان قوله وألفاظه يدخل ذلك فيكون تسميته بالتفسير تسمية له بأشرف أجزائه ونازع في ذلك الشهاب الخفاجي في حواشي البيضاوي فقال ان أحد المبادئ للقراءات من التفسير مع ان أكثر مسائله المتعلقة بالأداء لم تذكر فيه ونظر بعضهم في منازعته بأن كثيرا من الناس عد القراءات منه فقد بان لك الفرق بين التفسير بالمعنى الاخص وبين التأويل بأن الاول ما لا يدرك الا بالنقل والثاني ما يمكن ادراكه بالقواعد العربية وقد نصوا على حرمة التفسير بالرأي بخلاف التأويل بالرأي فان الصحيح انه يجوز للعالم بالقواعد وعلوم القرآن المحتاج اليها فيه وذلك ان التفسير شهادة على الله وقطع بأنه عن هذا اللفظ هذا المعنى فلم يجز الا بنص من النبي صلى الله عليه وسلم أو الصحابة الذين شاهدوا التنزيل والوحي ولهذا جزم الحاكم بأن تفسير الصحابي مطلقا في حكم المرفوع وأما التأويل فهو ترجيح أحد المحتملات بدون القطع والشهادة على الله تعالى فاعتقروا لهذا الاختلاف جماعة من الصحابة والسلف في تأويل آيات ولو كان عندهم فيه نص من النبي صلى الله عليه وسلم لم يختلفوا وبعضهم منع التأويل أيضا طرد الباب * وحده في الاتقان بأنه علم يبحث فيه عن كيفية النطق بالفاظ القرآن وعن مدلولاتها وأحكامها الافرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حال التركيب وتتمات لذلك فقوله علم جنس وقوله يبحث فيه عن كيفية الخ يدخل علم القراءات وقوله وعن مدلولاتها يدخل بعض علم اللغة أي القدر المحتاج اليه في هذا العلم ويخص ما في القرآن من الالفاظ وقوله وعن أحكامها الافرادية والتركيبية يدخل بعضا من مسائل التصريف والنحو والمعاني والسبب أي البعض الذي يخص ما في القرآن من المسائل الجزئية المندرجة تحت قواعد كل فن من هذه الفنون وقوله وعن معانيها الخ أي هل المراد المعنى الحقيقي أو المجازي فان التركيب قد يقتضي بظاهره شيئا يصعد عن الحمل عليه صاد وهذا يدخل بعضا من مسائل علم البيان الجزئية المتعلقة بالقرآن وقوله وعن تتمات لذلك كبيان الناسخ والمنسوخ وأسباب النزول وبالجملة فعلم التفسير مقام تصوري لا تصديقي فليس عبارة عن القواعد أو الملكات الناشئة من فرائدها على حسب ما تقدم في بقية العلوم بل هو عبارة عن المبين لالفاظ القرآن ومفهوماتها فليس فيه قاعدة ومسئلة كلية فضلا عن ان يستخرج منه فروع بل ليس فيه مسائل جزئية الا في الصورة فقط وما يتوهم فيه من المسائل الجزئية فهو في الحقيقة بيان للمفاهيم وأقوال شارحة مؤدية الى التصور لا الى التصديق والمسائل لا بد فيها من الحكم والاثبات لان المسئلة ما يتعلق بها البحث بمعنى الحمل لا البحث بمعنى الكشف عن المسألة كما قاله الشريف الخرجاني في حاشيته شرح المطالع وما قالوا

من ان لكل علم مسائل فالتأهوت في العلوم الحكمية وأما العلوم الشرعية فلا يتأتى فيها ذلك فان اللغة أيضا
 الاذكر الالفاظ ومفهوماتها وكذا التفسير والحديث كما تقدم عن عبد الحكيم في الكلام على البديع
 * وموضوعه القرآن من حيث ما ذكر سابقا ومعنى كونه موضوعا له انه يتعلق به البيان والابضاح
 لا بمعنى انه مجوثر عن عوارضه الذاتية فيه كما هو موضوع القنون لانه ليس بفن كما علمت * وقادته
 عصمة المكلف عن الخطا في فهم كلام الله تعالى * وغايته امتثال الاوامر واجتناب النواهي * وفضله
 انه من أشهر العلوم الشرعية لان موضوعه وهو كلام الله أشرف من موضوع الفقه والحديث ونسبته
 الى غيره انه من العلوم الشرعية * ووضعه الامام مالك بن أنس رضي الله عنهما أي بمعنى جامعته لاندونية
 لانك عرفت انه ليس بفن * واسمه التفسير لانه يكشف به ما غطى * واستمداده من السنة والاجماع
 والقياس الموافق للسنة * وحكمه الوجوب الكفائي على المكلف ان لم ينفرد * ومسائله ما نسبت
 فيها مجهولا منها الى موضوعاتها صورة لما تقدم كقوله تعالى وان ختم عبلة أي فقرا وكقوله تعالى واذا
 قبل انشروا فانشروا معناه اذا قبل لكم انهمضوا الى الصلاة والى الجهاد والى كل خير فتقوموا
 له ولا تقصروا

(علم الحديث)

اعلم ان الحديث في اللغة ضد القديم وفي الاصطلاح ما أضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم قولا أو فعلا
 أو تقريراً قال الحافظ بن حجر وانه أريد بطلاق الحديث على ما أضيف للنبي صلى الله عليه وسلم مقابلة
 القرآن لان الحديث ضد القديم * وعلم الحديث قسمان أحدهما علم الحديث دراية أي من جهة
 الدراية والتفكير وثانيهما علم الحديث رواية أي من جهة الرواية والنقل وهو قد اختلف في بيان علم بقوانين
 يعرف بها أحوال السند والمتن من صحة وحسن وضعف ورفع ووقف وقطع وعلو وزول وكيفية العمل
 والاداء وصفات الرجال وغير ذلك فقوله علم بقوانين يصح جملة على الملكة المستخرجة بمزاولة القوانين
 وعلى القواعد وعلى ادراكها وقوله أحوال السند والمتن أي سواء كانت تلك الأحوال عامة لهما كالصحة
 والحسن والضعف أو خاصة بالمتن كالرفع والوقف والقطع أو خاصة بالسند كالعلو والزول. والسند في اللغة
 المعتمد من قولهم فلان سندی أي معتمدى وفي الاصطلاح الطريق الموصلة الى المتن يعنى الرجال الموصلين
 اليه. والمتن في اللغة ما سلب واوتفع من الارض وفي الاصطلاح ما ينتهى اليه فاية السند من الكلام سمي
 بذلك لان الشخص المسند يقويه بالسند ويرفعه الى قائله وقوله من جهة الخ بيان للأحوال فالصحيح ما احتوى
 على الاتصال والعدالة والضبط التام وخلا عن الشذوذ والعلة القادحة والاتصال عدم سقوط أحد من
 الرجال يخرج به المنقطع وهو ما سقط من روايته أو واحد قبل العصابي في الموضوع الواحد وان تعددت المواضع
 وخرج المعضل وهو الساقط منه اثنان في الموضوع الواحد وان تعددت المواضع والمرسل وهو الساقط منه
 العصابي والعدالة أي عدم الراوى تكون بالاسلام والبلوغ والعقل والسلامة بما يحل بالمرؤة ومن الفسق
 وهو ارتكاب كبيرة أو اصرار على صغيرة والضبط التام أي سدر أو كتابا فالاول ان يثبت ما سمعه في
 حافظته بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء والثاني ان يصونه عنده منذ سمع فيه وصحبه الى أن يؤدي منه
 والشذوذ مخالفة الراوى الأرجح منه بزيادة ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيح في زيادة أو نقص
 في السند أو المتن والعلة القادحة كالتدليس كان يسقط شيه وينقل عن فوقه ممن عرف له منه معاج بلفظ
 لا يقتضى اتصالا بل يوهمه كقوله عن فلان وان فلانا قال كذا أو لا يسقط لكن يصفه بغير ما اشتهر به من
 اسم أو كنية مثلا والحسن ما احتوى على الاتصال والعدالة والضبط الغير التام وخلا عن الشذوذ والعلة
 القادحة والضعف وهو ما نزل عن رتبة الحسن والمرفوع ما أضيف للنبي صلى الله عليه وسلم سواء اتصل
 استناده أولا والموقوف ما أضيف للعصابي والمقطوع ما أضيف للتابعي والعالي ما قلته رجاله والنازل

ما كثرت رجاله وقوله وكيفية التحمل الخ بالرفع عطف على أحوال وكيفية التحمل أقسام منها القراءة على الشيخ والسمع منه والاجازة وغير ذلك وكيفية الاداء تابعة لكيفية التحمل وقوله مسقات الرجال أي من عدالة وفسق وقوله وغير ذلك كرواية الحديث بالمعنى ورواية الاكابر عن الاصاغر * وقد حدد أيضا بوجه آخر بأنه علم يعرف به أحوال الراوى والمرورى من حيث القبول والرد وقد عرفت ان الاحوال اما مشتركة بينهما أو خاصة بأحدهما * وموضوعه الراوى والمرورى من حيث ذلك وانما كان موضوعه ما ذكر لانه يبحث فيه عن عوارض الذاتية فان التعاريف المتقدمة يؤخذ منها مسائل فانه يؤخذ من تعريف الحسن مثلاً قاعدة وهي ان المحتوى على الاتصال والعدالة والضبط الغير التام وخلا عن الشذوذ والعلّة القادرة الحسن * وفائدته معرفة ما يقبل ويرد من ذلك * وفائده عدم الخطأ من المكلف في نقل ذلك * وفضله انه من أشرف العلوم اذ به يبان المكلف عن الخطأ فيما تقدم * ونسبته انه من العلوم الشرعية * ووضعه ابن شهاب الزهري في خلافة سيدنا عمر بن عبد العزيز بامر به بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بمائة عام لانه المجدد لهذه الامة امر دينها في المائة الثانية وقد أمر أتباعه العالمين بالحديث بجمعه ولولا هو لضاع الحديث ولذلك دخل الضعيف والشاذ ولو كتب في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لكان مضبوطاً مثل القرآن * واسمه علم الحديث ورواية * واستمداده من تتبع أحوال نقل الحديث * وحكمه الوجوب العيني على من انفرد والكفائي عند التعدد * ومسائله قضايا التي تطلب مجولاتها الى موضوعاتها كقولك ما أضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً حديثاً وكقولك ما اتصل اسناده ولم يشذ ولم يعل صحيح والحمل في الاولى حمل على نفس الموضوع لان ما أضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم بمعنى المرورى وفي الثانية على نوع الموضوع وهكذا يقال في الباقي فهذه قضايا باحثة عن العرض الذاتي للموضوع تجعل كبرى اصغرى موضوعها جزئى من جزئيات موضوعها * وأما علم الحديث ورواية فحده علم يشتمل على نقل ما أضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً أى مسائل جزئية تشتمل على رواية ذلك وضبطه وتحرير ألفاظه * وموضوعه ذات النبي صلى الله عليه وسلم من حيث أقواله وأفعاله وتقريراته * وفائدته العصمة عن الخطأ في نقل ذلك * وفائده الفوز بمادة الدارين * وفضله انه من أشرف العلوم لانه يعرف به كيفية الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في أقواله وأفعاله وتقريراته * ونسبته انه من العلوم الشرعية * ووضعه وحكمه كالذى قبله * واسمه علم الحديث ورواية * واستمداده من أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته أى عدم انكاره على ما فعل بحضرته أو همه وعزمه على ما فعل في غيبته عند بلوغه اياه * ومسائله قضايا التي تطلب مجولاتها الى موضوعاتها كقولك قال عليه الصلاة والسلام انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى فهذه مسائل جزئية لا قواعد كلية فلا يكون علم الحديث رواية فناً وأصولاً (تنبيه) اختلف في أسماء العلوم كعلم الصرف والصوفى قيل ان الاسم مجموع المضاف والمضاف اليه الا ان المضاف قد يختلف لكثرة الاستعمال فيقال الصرف والتحوك كما يقال في شهر رمضان رمضان وقيل المضاف اليه وحده وأضيف لفظ علم اليه اضافة بيانية كافي ثم جازاً انك ليعلم من أول الامر جنس المضاف اليه ورجح هذا بكثرة حذف لفظ علم اذ لو كان جزء العلم لما حذف لان الاعلام مصونة عن التغيير (خاتمة) ما تقدم من الكلام فهو بالدرجة الى المقدمة المتوقف عليها الشروع وهي مقدمة العلم وأما مقدمة الكتاب فهي جملة من الكتاب قدمت أمام المقصود لارتباطها بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها أم لا كمقدمة جمع الجوامع والتلخيص وينبغي التسليم على جهة ارتباطها بتين المقدماتين بالمقصود من الكتابين كما سبق التسليم على جهة توقف الشروع على مقدمة العلم وفما بحق الاثنتين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب فصاحب جمع الجوامع اعترف بالحكمى المقدمة بقوله خطاب الله تعالى المتعلق

بفعل المكلف من حيث انه مكلف لان الاصول يثبت تارة وينفيه أخرى أي يثبت بعد البعثة وينفيه قبلها لانتفاء لازمه حيث من ترتب الثواب والعقاب بقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا أي ولا مثيبين فاستغنى عن ذكر الثواب بذكر مقابله من العذاب واثبات الشيء أو نفيه حكم بشيئيه أو انتفائه والحكم بالشيء أو عليه فرع عن تصوره والنفي والاثبات في الحقيقة إنما هو باعتبار التعلق التخييري وأنى بقوله وشكر المنعم واجب بالشرع لا بالعقل فيها مع كونها مسألة فقهية لا فائدة ان لا دليل عند أهل السنة يثبت الحكم الشرعي سوى الأدلة الشرعية وان الأدلة عند غيرهم تزيد على ذلك كقول المعتزلة بالعقل وذ كر قوله والصواب امتناع الخ فيها لبيان ان متعلق الحكم الذي يثبت في الفن تارة وينفي أخرى هو البالغ العاقل غير العاقل الخ وذ كر قوله ويتعلق الامر بالمعدوم تعلقا معنويا فيها إشارة الى ان الامر ليس قاصرا على الموجود بل يتعلق به وبالمعدوم لكن تعلقه به في حالة عدم تعلقه بالوجود بعد وجوده تميزا فان قلت كيف أثبتتم ان الامر يتعلق بالمعدوم ونفيتم تعلقه بالعاقل مع ان عدم تعلقه به يكون أولى من عدم تعلقه بالعاقل قلت الامر الذي نفي تعلقه بالعاقل هو التخييري والامر الذي أثبت للمعدوم هو الصلحي وفرق بينهما وذ كر قوله فان اقتضى الخطاب الفعل اقتضاء جازما فإيجاب أو غير جازم فنسب الخ لتقسيم الحكم وتنويعه الى الاحكام التكليفية والوضعية التي يثبتها الاصول تارة وينفيها أخرى وذ كر قوله والفرض والواجب مترادفان خلافا لابي حنيفة لبيان ان اختلاف الدليل بالقطعية والظنية لا يوجب اختلاف مدلوله خلافا لابي حنيفة حيث قال ان ثبت الفعل بدليل قطعي فهو الفرض كقراءة القرآن في الصلاة الثابتة بقوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن أو بدليل ظني كخبر الواحد فهو الواجب كقراءة الفاتحة في الصلاة الثابتة بحديث الصحيحين لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فلا فرق بين الفرض والواجب وذ كر قوله ويختص الاجزاء بالمطلوب وقيل بالواجب لبيان انه اذا وقع في الدليل لفظ الاجزاء يحمل على الواجب والمندوب أو على الواجب فقط فتال ما يجوز حمله على الامرين حديث أربع لا تجزئ في الاضاحي ومثال ما يحمل على الوجوب فقط لا تجزئ صلاة لا يقرأ الرجل فيها بأم القرآن ولما ذكر الحكم وما يتعلق به ذ كر تعريف الدليل المنطبق على موضوع الفن وما يتعلق به من النظر والادراك فقال والدليل ما يمكن التوصل به مع النظر فيه الى مطلوب خبري الخ وتعريف الحد المقابل للدليل حتى يقاس عليه ما يأتي في المقصود من الحدود هل هي منطبقة على تعريف الحد حتى تكون حدودا أو لا ثم ذ كر احدى عشرة مسألة وخاتمة فيها فقال * مسألة الحسن المأذون واجبا أو مندوبا أو مباحا أي الحسن فعل المكلف المأذون فيه حال كونه واجبا أو مندوبا أو مباحا يعني ان الحسن ما حسنته الأدلة الشرعية ودلت على اذن الشارع فيه لا ما حسنه العقل كما قالت المعتزلة * مسألة جازا الترتك ليس بواجب إشارة الى ان دليل جواز الترتك دليل على عدم الوجوب فقوله تعالى فن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر دليل على عدم وجوب الصوم عليهم ما وأوجبه أكثر الفقهاء بقوله تعالى فن شهد منكم الشهر فليصمه وهو لا يشهدوه وجوز الترتك لهم للعذر وأوجب بأن شهود الشهر موجب عند انتفاء العذر لا مطلقا وقوله فيها والاصح ليس المندوب مكلفا به وكذا المباح إشارة الى انه لو جاء في الدليل لفظ التكليف لا يشمل المندوب والمباح كما في قوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها أي لا يلزمها الا بما في طاقتها لان التكليف على الاصح بمعنى الزام ما فيه كلفة وقوله فيها والاصح ان الوجوب اذا نسخ بقى الجواز أي عدم الحرج إشارة الى انه لو نسخ دليل وجوب امر بقى جوازه بمعنى عدم الحرج الصادق بالاباحة أو الندب أو الكراهة اذ لا دليل على تعيين أحدها * مسألة الامر بواحد من أشياء يوجب واحدا لا بعينه يؤخذ منه انه لو جاء دليل بطلب أشياء على التخيير ككفارة اليمين فالمطلوب واحد لا بعينه * مسألة فرض الكفاية مهمم يقصد حصوله من غير نظر بالذات الى فاعله أي فالمنظور اليه أولا وبالذات هو الفعل والفاعل انما ينظر

اليه تبعاً لضرورة توقف الفعل على فاعل وخرج فرض العين فانه منظور اليه بالذات الى فاعله والغرض منها ان متعلق الوجوب الذي يثبت به الاصولي تارة وينفيه أخرى ينقسم الى أمرين فرض كفاية وفرض عين * مسألة الاكثر ان جميع وقت الظهر ونحوه وقت لادائه أي الاكثر على ان الخ فاذا أتى بالمأمور به في أي جزء من أجزاء الوقت الذي حدده الشارع كان ممثلاً للأمر فقيه ارتباط وتعلق بالأمر المجعوث عن حاله في الاصول من جهة ان الامتثال للأمر حاصل بفعل المأمور به في أي جزء من أجزاء الوقت المحدود للمأمور به * مسألة المقدور الذي لا يتم الواجب المطلق الا به واجب أي اذا دل دليل على وجوب شيء وتوقف وجود ذلك الشيء على شيء آخر يكون ذلك الشيء الآخر واجباً أيضاً بهذا الدليل فخرج بالمقدور وغيره كضور العدد في الجمعة فلا يجب تخصيصه وبالمطلق المقيد وجوبه بما يتوقف عليه كالزكاة فان وجوبها متوقف على النصاب فلا يجب تخصيصه * مسألة مطلق الأمر لا يتناول المكروه أي فلو أمر بشيء بهض جزئياته مكروه كالصلاة في الاوقات المكروهة لا يكون الأمر شاملاً * مسألة يجوز التكليف بالحال مطلقاً أي لذاته أو لغيره الغرض منه بيان ان الحكم الذي يثبت به الاصولي تارة وينفيه أخرى أي من حيث التعلق يجوز تعلقه بالحال مطلقاً بل وقع تعلقه بالفعل بالمتنع بالغير كما مر الناس بالايمان مع قوله تعالى وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين كما أفاده بقوله والحق وقوع الممتنع بالغير لا بالذات * مسألة الاكثر ان حصول الشرط الشرعي ليس شرطاً في صحة التكليف أي فيصح التكليف بالمشروط حال عدم الشرط فالدليل المقيد للتكليف بفرع من الفروع كالصلاة منسحب على الكافر ومتعلق به مع انتفاء الشرط الشرعي من الايمان لتوقفها على التوبة التي لا تصح من الكافر * مسألة لا تكليف الا بفعل الغرض منه انه لودل الدليل على طلب غير فعل كالا اعتقادات لانها من قبيل الكيفيات النفسانية فالماطوب في الحقيقة أسبابها المقدورة كالتفات الذهن والنظر وتوجيه الحواس وهذا بناء على عدم جواز التكليف بغير المقدور * مسألة يصح التكليف بوجود معلوماً لما مورثه مع علم الأمر وكذا المأمور في الاظهر انتفاء شرط وقوعه عند وقته كما مر رجل بصوم يوم علم موته قبله خلافاً لامام الحرمين والمعتزلة أي يصح التكليف حال كونه كائناً مع علم الأمر وكذا المأمور أيضاً في الاظهر انتفاء شرط وقوع المأمور به عند وقته كما مر رجل بصوم يوم علم موته قبل ذلك اليوم للأمر فقط أدله وللمأمور بتوقيف من الأمر فانه علم في ذلك انتفاء شرط وقوع الصوم المأمور به من الحياة والتميز عند وقته وبوجود التكليف حال كونه معلوماً للمأمور عقب الأمر المسعور له الدال على التكليف فكلامه متضمن لمسئلتين أشار الى الاولى بقوله يصح التكليف وتماها قوله مع علم الأمر الخ والى الثانية بقوله وبوجد وتماها قوله معلوماً للمأمور فانه في كلامه شرعاً على غير ترتيب الالف وقال امام الحرمين والمعتزلة لا يصح التكليف مع ما ذكر لانتفاء الفائدة ولا يعلم المأمور بشيء انه مكلف به عقب سماعه للأمر به لانه قد لا يتمكن من فعله لموت قبل وقته أو عجز عنه فلا يتحقق التكليف فلا يتحقق العلم لعدم المطابقة وأجيب عن الاول بوجود الفائدة وهي الاخذ في الاسباب والعزم على الفعل أو الترك لكن هذا لا يظهر مع علم المأمور أيضاً لانتفاء الفائدة الموجودة حال الجهل بالعزم ومحاولة بعض المتأخرين بانها موجودة بالعزم على تقدير وجود الشرط لا تفيد لانه لا يتحقق العزم على ما لا يوجد شرطه بتقدير وجوده وعن الثاني بان طر والموت أو العجز لا ينفيان التكليف حتى ينقضي تحقق العلم غايته انه ينقطع بذلك تعلق الأمر الدال على التكليف ولا يخفى ارتباط هذه المسئلة بالحكم الذي هو متعلق نظراً لاصولي «خاتمة» الحكم قد يتعلق بأمرين على الترتيب فيحرم الجمع أو يباح أو يسن أي كالترك والمبينة فان كلامهما يجوزاً كله لكن جوازاً كل المبينة عند العجز عن غيرها فيحرم الجمع بينهما وكالوضوء والتميم فانها جازان وجواز التيمم عند العجز عن الوضوء وقد يباح الجمع بينهما كان

تعمم لطوف بطة البرء من الوضوء من عمت ضرورته محل الوضوء ثم قوضاً من جملة المشقة بطة البرء وان بطل
تعممه بوضوئه وكخصال كفاوة الوقاع فان كلامها واجب لكن وجوب الاطعام عند العجز عن الصيام
وجوب الصيام عند العجز عن الاعتاق ويسن الجمع بينهما فالغرض افادة ان الحكم لا يلزم أن يكون
متعلقاً بشئ واحد والله أعلم * وصاحب التلخيص عرق في مقدمته فصاحة المفرد بانها مخلوطة من تنافر
الحروف والغرابية ومخالفة القياس لتوقف معرفة فصاحة الكلام عليها وفصاحة الكلام بانها مخلوطة
من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها لتوقف معرفة بلاغة الكلام عليها فكان لما
ذكر في تعريف فصاحة المفرد وفصاحة الكلام دخل في البلاغة وارتباطها وعرف بلاغة الكلام
بأنها مطابقة لمقتضى الحال لانها مدار علم المعاني فانه يبحث عن الكلام من حيث المعاني الثواني
والاغراض الداعية الى الخصوصيات المؤدية الى البلاغة التي بها يعرف اعجاز القرآن ثم قسم مقتضى
الحال الى مراتب متفاوتة في الحسن لانه مدار بلاغة الكلام فانه عطا بقتة يكون الكلام بليغاً وعدمها
بعد ما فكان لما ذكر في المقدمة ارتباطاً بعلم المعاني ومعلوم ان الاعتداد بالبيان عند البلاغة انما هو بعد
رعاية المطابقة كما ان الاعتداد بالتعسين العرضي انما هو بعد التعسين الذاتي فالبلاغة وماله دخل فيها
ذكر في المقدمة يكون مرتباً بالبيان والبديع وله دخل فيها وعرف فصاحة المتكلم وبلاغته استيفاء
لاقسام الفصاحة والبلاغة فانه يوصف المتكلم بالفصاحة كما يوصف بها المفرد والكلام وبالبلاغة كما
يوصف بها الكلام وايضاً لو ذكر في المقصود ليعلمكم عليها ما يحكم يكون ذكرهما فيه على بصيرة من
نصوره لانه ذكر لمعلوم الحقيقة والله سبحانه وتعالى أعلم والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

قوله تنافر الحروف
كـ تشذرات والغرابية
كالجسر شئ ومخالفة
القياس كالاجل وضعف
التأليف كضرب غلامه
زيدا وتنافر الكلمات
كقوله وقبر حوب البيت
والتعقيد كقوله ومامله
في الناس البيت اه
مؤلف

(يقول المتوسل بصالح السلف معجزة الفقير عبد الجواد خفاف)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نحمدك يا ذا الطول والابادي على سوابغ آلائك المتواليمة في الخواتيم والمبادئ ونصلي ونسلم على
مدينة العلم وباب الوصول ونقطة استمداد الفروع والاصول سيدنا محمد كاشف الغمة ونبي الرحمة
وشفيح الامة وعلى آله الهادين واصحابه الراشدين (وبعد) فكم لله من فضل علينا واحسان
بواصله الينا ومن جملة نعمه الجسام التي لا تحيط بوصفها الاقلام تسهيل السبيل الى طبع هذا
الكتاب الجليل الموسوم (المبادئ النصيرية لشهور العلوم الازهرية) المشتمل على مبادئ بل على
ملخص الاحد عشر علماً المتداول قراءتها بالازهر الشريف على وجه سهل وتحقيق منيف فهو لاشك
عقود الجمان في نحر الحور الحسن

كتاب في مسائله جليل * وسفر لا يعادله مثيل

وبالجملة فأقول واني وان أكثر فيه مدائحى * فأكثر مما قلت ما أنا تارك

وكيف لا يكون كذلك ان لم يكن فوق ذلك وهو نسج بنان العلامة المحقق وتأليف الفهامة المدقق
الفاضل الاربب اللوذعي الكامل التعجب الالمسى حضرة الاستاذ المشير الشيخ نصر المحمودي

الشافعي الذي شهد بفضله وسعة اطلاعه وتضلعه في العلوم وطول باعه وضع هذه المجالة في زمن يسير
 وتعليقها في مقدار يرتد فيه البصر خاسئا وهو حسير فلا غرو ان كان في ميدان امتحانه حائزا قصب
 السبق فائقا على أقرانه حين قام مبادرا لامتنال أمر علامة زمانه ووحيد عصره وآتاه من كان
 بلسان حاله يقول أتبه فضلا على أترابي شيخ الاسلام المغفور له الشهير الشمس محمد الانبائي
 • وكان هذا الطبع الحسن الفائق والصنع البديع الرائق بالمطبعة الخيرية العامة
 التي بالظاهر بمصر القاهرة لما لكها ومديرها المحفوظ بعناية القدير الوهاب
 حضرة السيد (عمر حسين الخشاب) وسبق طبع هذا الكتاب
 في المطبعة المذكورة مرة أولى وهذه الطبعة الثانية أعلا
 وأولى اذ قد تحلى فيها هامش هذا الكتاب والطور
 بتقاريرات وتحقيقات غرر لحضرة الاستاذ المؤلف
 المذكور أثناء الله على ذلك وضاعفه
 الاجور وذلك في العشر الاخير من
 شهر ذي القعدة الحرام
 سنة ١٣٢٠ من هجرة
 من الانبياء
 والمرسلين
 ختام

x.
77
64
2